المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (3)
يناير 2025
Volume (3)
January
2025

الرؤية الأمريكية وأثرها في التحول الديمقراطي في العراق

الدكتور مؤيد جبير محمود
كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الأنبار، العراق

الملخص

ان دراسة الديمقراطية اليوم هي واحدة من اهم الدراسات في بلداننا العربية، ولا سيما وان هذه المنظومة القيمية الفلسفية ارتبطت بالتجربة الغربية ، وكان لها عظيم الأثر في تحقيق الاستقرار السياسي، والتقدم العلمي ، والازدهار الاقتصادي لمعظم دول العالم الغربي. ان الاهتمام الكبير في دراسة الديمقراطية يعكس بلا شك الحاجة الفعلية، والتوق الكبير لدى الشعوب العربية في التغيير والتنمية السياسية. إذ بدأت النخب العربية منذ وقت مبكر في التعريف بهذا المفهوم ودلالاته السياسية والقانونية، والاشتراطات التي يجب على الحكومات العربية توفيرها إذا ما قررت الانتقال السياسي من الانظمة الشمولية الى الديمقراطية. وتحاول هذه الدراسة تسليط اضاءات معرفية على طبيعة التجربة الديمقراطية في العراق التي ابتدأت مع الاحتلال الأمريكي؛ والذي كان هو عراب هذه التجربة، وراعيها. ان ما حصل في العراق من تغيير سياسي لم يكن تغييراً سلمياً، ولا هو نتائج لنضال شعبي طويل من أجل الديمقراطية ،بل كان قراراً أمريكياً بالتعاون مع بعض قوى المعارضة العراقية في الخارج، والتي كانت تناهض نظام الحكم في بغداد منذ العام 1990 الى 2003 م. ان دراسة التجربة العراقية في التحول من الشمولية الى الديمقراطية تجربة مهمة، ولا غنى من دراستها وتتبع مراحل نموها، وعثراتها، وأخطائها. وفهمها على الوجه الموضوعي الصحيح منذ ان كانت فكرة في أذهان صناع القرار السياسي الامريكي الى ان غرست كبذرة مصدرة في البيئة العراقية. ونعتقد ان هذه الدراسة الموجزة قد تساعد في بلورة رؤية سياسية واضحة للمسار الديمقراطي في العراقي ، وكيفية تقويمه، ليكون المعنى او الشعار الديمقراطي يتماهى مع السلوك السياسي والتشريعي في العراق الجديد.

الكلمات المفتاحية: الرؤية الأمريكية، التحول الديمقراطي، العراق.

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (3)
يناير 2025
Volume (3)
January
2025

American Vision and its Impact on Democratic Transition in Iraq

Dr. Muaiad J. Mahmoud
College of Law and Political sciences, University of Anbar, Iraq

ABSTRACT

The Study of Democracy today is one of the most important studies in the Arab countries, in particular and that this value system associated with the Western philosophical experience, and have had a great impact on the political stability, scientific progress, and economic prosperity for most of the Western world. undoubtedly the great interest in the study of democracy reflects the actual need and the great yearning of the Arab peoples in political change and development. Arab elites began as early as in the definition of this concept is the political and legal connotations, and requirements that Arab governments must be provided if it decides the political transition from totalitarian regimes to democracy. This study is trying to shed lightings on the nature of the democratic experiment in Iraq, which began with the American occupation; and that he was the godfather of this experiment, and its patron. What happened in Iraq, political change was not a peaceful change, nor is it the outcome of a popular long struggle for democracy, but a US decision to cooperate with some of the Iraqi opposition forces abroad, which were opposed to the regime in Baghdad since the year 1990 to 2003. That is why the study of the Iraqi experience in the transition from totalitarianism to democracy, an important experience, is indispensable to study and follow the stages of its growth, and its missteps and mistakes. And understand the true objective face since the idea was in the minds of US policymakers that planted a seed in the Iraqi environment. We believe that this brief study may help in the development of a clear political vision of the democratic process in Iraq, and how incorrigible, to be concerned or Democrat logo identifies with the political and legislative behavior in the new Iraq.

Keywords: American vision, democratic transformation, Iraq.

المقدمة

تكتسب التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد 2003 أهمية كبيرة، فلأول مرة منذ الاطاحة بالنظام الملكي في العام 1958، وقيام النظام الجمهوري بدلاً عنه يجري الحديث عن تحول ديمقراطي، وانتقال سياسي فالمدة الطويلة التي ظل فيها العراق تحت حكم الانظمة الشمولية انهت جميع المطالبات بالحياة الديمقراطية، وغيبت المطالبين بها، إما في السجون، أو بالهجرة، او الموت.

لقد اعاد حدث غزو العراق للكويت الحديث عن الديمقراطية في العراق الى الواجهة على المستوى الاقليمي والدولي، فهذا الحدث التاريخي المفصلي جعل المناخ الدولي مؤاتيا لبعض من قوى المعارضة العراقية للاستفادة منه، وتوظيف التفهم الدولي المتنامي لحاجة العراق الى تغيير سياسي ديمقراطي لصالحها. إذ بدأت بحملة مكثفة لجلب الانظار الى ما كان يجري في العراق، وسعت جاهدة الى تحصيل التأييد الدولي لمطالبها بتغيير النظام السياسي الى حد قبل معه الرؤية الأمريكية المثير للجدل (الحرب من أجل الديمقراطية).

فرضية البحث

ان التجربة الديمقراطية في العراق اعادت طرح فرضية أساسية ، وسؤال قديم جديد يتعلق بمقدرة الولايات المتحدة على النجاح في هذه المغامرة الكبيرة، والمحفوفة بالمخاطر. في ظل العجلة الامريكية في الانتقال السياسي الى الديمقراطية. وعلى أساس هذه الفرضية نحن نعتقد أن العراق يحتاج الى مدة زمنية طويلة ليستوعب التحول الديمقراطي، فتراثه السياسي والتاريخي لا يسعفه في انجاح هذه التجربة وفقاً للرؤية الامريكية. وليس من الصحة بمكان المراهنة على نجاح التجربة الامريكية في فرض الديمقراطية على كل من اليابان والمانيا فرضاً في الحالة العراقية، لاختلاف ظروف العراق كلياً عن هاتين الدولتين.

منهجية الدراسة

لقد سعت هذه الدراسة عبر المنهجين الاستدلالي والاستقرائي الى شرح مفصل لطبيعة الرؤية الامريكية للعراق الجديد، وأثر هذه الرؤية في التحول الديمقراطي ومساراته السياسية والتشريعية. وحاولت ان تحدد ماهية الثغرات في الاستراتيجية التي اتبعتها الادارة الامريكية المدنية في انجاز التحول نحو الديمقراطية. وكذلك قدمت اجابات للأسباب التي حالت دون وجود ديمقراطية حقيقية تقود الى استقرار سياسي وامني، وازدهار اقتصادي. فالعراق وحسب التصريحات الامريكية المتكررة قبل الاحتلال وبعده أريد له ان يكون واحة للديمقراطية، ونموذجاً للتغيير يعمم في كل منطقة الشرق الاوسط. لكن هذا المشروع تعثر، وفشل الى حدد كبير عندما وضع موضع التطبيق في المجتمع العراقي الذي هو مجتمع عربي اسلامي له خصوصيته التاريخية والاثنية، وثقافته السياسية المشكلة تحت رعاية بوليسية وحزبية صارمة.

الهيكلية

قسمت هذه الدراسة الى ثلاث مباحث، الأول هو طبيعة الرؤية الامريكية لتغيير النظام السياسي، وقسم بدوره الى مطلبين الاول شرحنا فيه وسائل الولايات المتحدة للإطاحة بنظام الحكم في العراق(نظام صدام حسين)، وجاء تحت عنوان استنزاف النظام وتقوية المعارضة. والمطلب الثاني تناول شعار : الحرب في سبيل الديمقراطية.

والمبحث الثاني جاء بعنوان واقع المسار الديمقراطي طبقاً للرؤية الأمريكية، وقسم هذا المبحث الى مطلبين الاول: الفرضية الامريكية والواقع، والثاني ولادة الحكومة العراقية طبقا للرؤية الامريكية. أما المبحث الثالث فعنوانه اخطاء بناء الديمقراطية، وقد قسم هذا المبحث الى مطلبين ايضا، تناول الاول تخريب الدولة ومأسسة الطائفية، وتابع الثاني امكانية تطبيق الديمقراطية في مجتمع مثل المجتمع العراقي، وجاء المطلب الثاني تحت عنوان النموذج الجاهز-فرض الديمقراطية .

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (3)
يناير 2025
Volume (3)
January
2025

المبحث الأول

طبيعة الرؤية الامريكية لتغيير النظام السياسي

جاء هذا المبحث بمطلبين الاول شرحنا فيه وسائل الولايات المتحدة للإطاحة بنظام الحكم في العراق(نظام صدام حسين)، وجاء تحت عنوان استنزاف النظام وتقوية المعارضة. والمطلب الثاني تناول شعار : الحرب في سبيل الديمقراطية.

المطلب الأول: استنزاف النظام وتقوية المعارضة

لم يكن الثاني من آب من العام 1990(غزو العراق للكويت) حدثاً عابراً في تاريخ المنطقة العربية والشرق الأوسط ، بل كان نقطة فاصلة، وحدثاً كان له نتائج كبيرة على المستوى العالمي، والعلاقات الدولية أيضا. إنه التاريخ الذي شرعت فيه الولايات المتحدة في قيادة تحالف دولي واسع للتدخل العسكري المباشر في المنطقة. هذا التدخل الذي تطلب منها أن تقدم صياغات جديدة في سياستها الخارجية، وتعلن عن نفسها كقوة متفردة في العالم والانغماس بشكل اكبر في وضع الأطر العام للسياسات العالمية، وبخاصة مع أفول نجم الاتحاد السوفيتي السابق. لقد أعلنت الولايات المتحدة صراحة انها لن تسمح بأي حال من الأحوال لأية قوة في العام من تهديد الأمن والسلم الدوليين، في رسالة غاية في الوضوح تتضمن معنى التفوق والريادة، وتزعم العالم كقطب أوحد.

وهذا ما أشارت اليه الولايات المتحدة صراحةً عند الحديث عن مستقبل المنطقة بعد غزو العراق للكويت. فقد صورت العراق على أنه بلد يهدد جيرانه، ويهدد الأمن القومي الأمريكي، ولابد من احتوائه. ولقد نشرت جريدة "هيرالد تربيون" بتاريخ 20 /5/ 1991 الخطوط العامة العريضة للاستراتيجية الأمريكية بعد حرب 1991، وهي" ان أمريكا لن تسمح لأية قوة أخرى في العالم ان تنافسها على ان تكون هي القوة الوحيدة"[1].

كان بإمكان القوات الامريكية ومعها قوات التحالف ان تطيح بالنظام السياسي في بغداد بعد حرب الخليج الثانية، أو ما أطلق عليها (عاصفة الصحراء) بعد خسارة الجيش العراقي للحرب، وتدمير معظم قدراته العسكرية. لكن ثمة حسابات حالت دون ذلك، يأتي في مقدمتها خشية الإدارة الأمريكية من سيطرة جماعات اصولية اسلامية على الحكم، وهذا ما لا ينسجم مع الرؤية الأمريكية آنذاك. فضلا عن تأثير حلفاء الولايات المتحدة ومنهم الحكومات الخليجية في القرار الامريكي. فهذه الحكومات تخشى من أن تسيطر الاحزاب الاسلامية العراقية على مقاليد الامور في البلاد، وبالتالي سيكون لإيران التأثير السياسي الاكبر في العراق لأنها تعتقد ان ظروف نشأة هذه القوى في إيران سينعكس في طبيعة النظام السياسي الجديد في حال أن تمت الإطاحة بنظام الحكم آنذاك(نظام صدام حسين).

لقد ايقنت الإدارة الأمريكية ان الحصار الاقتصادي الذي فرضه مجلس الامن على العراق كفيل باستنزاف هذا البلد، وتقليم مخالبه، حتى وان ظل صدام حسين في الحكم. فالطريقة التي صمم فيها هذا الحصار من شأنها أن تحوله الى دولة متخلفة منشغلة بترتيب وضعها الداخلي، في ظل انهيار اقتصادي كبير، وتدمير معظم البنية الاقتصادية لهذا البلد، وانهيار عملته. لقد كان الحصار الاقتصادي على العراق من أشد العقوبات قساوة، وانجعها في تحطيم هذه الدولة على مختلف الصعد. وكان تأثيره على الشعب العراقي كبيرا وبخاصة في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي. لقد رسم الحصار آنذاك حالة واسعة من البؤس والحرمان، وصور متعددة للموت البطيء للإنسان العراقي[2].

وشرعت الولايات المتحدة أيضا بالتزامن مع اسلوب فرض العقوبات واستنزاف النظام السياسي، وحرمانه من مصادر قوته في تفكير بعيد المدى من اجل تشكيل نواة لمعارضة عراقية لنظام الحكم في بغداد. وبدا ان الولايات المتحدة كانت تفكر طبقا لاستراتيجية لم تعلن عنها حينها صممت للعراق بعد لتغيير النظام السياسي فيه. فليس من المنطق ان تسعى الى تشكيل معارضة من غير وجود استراتيجية. فمع انتهاء الحرب باشرت الإدارة الأمريكية

بالعمل السياسي الفوري؛ فعقد مؤتمر بيروت فوراً بعد قبول العراق وقف إطلاق النار. ومن خلال هذا المؤتمر ركزت على مجموعة من الشخصيات العراقية وأعطتهم أدواراً مختلفة. وكان التوجيه بالأساس يدار مباشرة من قبل أجهزة المخابرات الأمريكية ووزارتي الدفاع والخارجية. وبالتالي تمكنت الولايات المتحدة من وضع رؤية محددة لعمل المعارضة في هذه المرحلة وإدارتها[3].

المشكلة الحقيقية التي واجهت الإدارة الامريكية تمثلت في أن قوى المعارضة العراقية كانت منقسمة على نفسها انقساماً حاداً وعلنياً، فقد عكست المزاج الشخصي لأعضائها، وقناعاتهم الأيدولوجية ومصالحهم الشخصية، ولم تكن شخصيات هذه المعارضة بذلك النضج السياسي الذي يؤهلها للعمل المتماسك والمنسق، لقد نقلت هذه المعارضة ثقافتها المتشظية الى اروقتها. هذه الثقافة التي تعج بمشاعر الكراهية والريبة ازاء بعضها وازاء البعض الآخر[4]. ان منهجية التشكيك وتوجيه الاتهامات المتبادلة استنفذت كافة طاقاتها، وراحت تضع العثرات لنفسها على أشياء شكلية، لم تكن ذات معنى كبير بالنسبة للمهمات التي كان ينبغي عليها ان تضطلع بها، فمثلا ان شهراً كاملة من اللقاءات والاجتماعات والنقاشات والمداولات المتواصلة كانت حول ما اذا كانت بداية البيان للجنة المشتركة ستكون (باسم الله) ام لا؟. أضف على ذلك توزع المعارضة العراقية على العديد من الدولة الإقليمية، ورغبة كل دولة ان تروج لرؤيتها لعراق ما بعد صدام، عن طريق حلفائها من العراقيين المعارضين. ولعل الخطوة الأبرز لهذه المعارضة العراقية هي تحول بعض فصائلها إلى خيار العمل العسكري بمساعدة إيرانية[5].

لقد اكتشف الامريكيون ان سعيهم لتغيير النظام لابد وان يضعهم في وضع يتطلب منهم التعامل مع الدول الاقليمية المجاورة للعراق، وبخاصة ايران والمملكة العربية السعودية في ظل عدم وجود رؤية اقليمية منسجمه حيال الوضع في العراق ما بعد صدام حسين. فإيران تنظر الى العراق كمجال حيوي أساسي، وما يحدث في العراق سيؤثر فيها، وهي تجد نفسها معنية اكثر من غيرها في التدخل في وضع صياغات وشكل المرحلة القادمة. وسبق لإيران وان شكلت واستضافت مجموعات عراقية معارضة لنظام صدام حسين في اراضيها اثناء الحرب العراقية الايرانية، حرب الثمان سنوات 1980-1988م، مثل منظمة بدر، وحزب الدعوة العراقي وغيرها. كأدوات لكسب الحرب طبقا لسياسة (الضد النوعي). وهو ما فعله العراق ايضا باستضافة منظمة مجاهدي خلق الايرانية في العراق كخطوة للتعامل بالمثل. ان اهتمام ايران الكبير بقوى المعارضة الإسلامية العراقية أثار مخاوف السعودية التي سعت من جانبها أن تكون طرفا فاعلا في ترتيب هذه الاوضاع بما يعود بالنفع على مصالحها وامنها القومي . ولا يمكن لها ان تبقى متفرجة على واقع أخذ يتشكل بعيدا عنها، ولابد لهذا الواقع أنْ يؤثر بشكل أو أخر عليها، يقول إبراهيم الزبيدي في هذا الصدد :"أصبح السعوديون في أمسّ الحاجة إلى جسور جيدة مع المعارضين العراقيين"[6].

ان تفهم هذا الواقع دفع الولايات المتحدة الى حث مختلف القوى العراقية على العمل سوية، وفي الوقت ذاته تركت هامشاً من الحرية لإيران والسعودية للعمل ايضا في هذا الملف لحسابات خاصة. لقد مثل مؤتمر بيروت الذي عقد في آذار من العام 1991 في الواقع خطوة انطلاق حقيقية لعمل المعارضة، وان كانت خطوة متعثرة، فلأول مرة يتم لقاء بهذا المستوى بين مجموعة من القوى المختلفة أيديولوجياً وفكرياً(7). ومثلما مثل هذا المؤتمر نقطة تحول، فإنه مثل ايضا نقطة خلاف عميق بين طروحات القوى الاسلامية والعلمانية الساعية الى توظيف الدعم الدولي لتغيير النظام السياسي في العراق. لقد حمل هذا الخلاف في ثناياه بذرة انقسام سينتج عنها لاحقا حالة من الانقسام السياسي والمجتمعي في العراق. وان كان الانقسام حالة طبيعية في تاريخ المجتمعات والاحزاب السياسية في مختلف دول العالم، فإنه في العراق مثل ظاهرة مغايرةً تماماً. ويمكن التدليل على خصوصية هذه الظاهرة عن طريق النظر في خصوصية المجتمع العراقي، وثقافته السياسية التي تشكلت تحت رعاية الانظمة السياسية الشمولية التي تعاقبت على حكمه منذ تأسيس دولته الحديثة في العام 1921 م الى العام 2003م عند وقوع العراق تحت الاحتلال الأمريكي. ويمكن تصنيف هذه الثقافة على انها ثقافة تقليدية او ثقافة خضوع، مع غياب نمط الثقافة السياسية الديمقراطية (المساهمة) حسب تقسيمات ماكس فيبر[8] .

والحقيقة ان مؤتمر بيروت لم يكن لينعقد لولا حصول توافق بين القوى الإقليمية الثلاث: دمشق وطهران والرياض، ولولا المال السعودي والتقارب المفاجئ بين ايران وسوريا والسعودية لما اشترك التنظيمان العراقيان

اللذان ترعاهما السعودية (الوفاق الوطني، والمجلس العراقي الحر)* في أعمال مؤتمر بيروت الذي شهد بداية فرض الصيغ المسبقة التي كانت توصف بالتوافقية، وحاول كل طرف ان يفرض وجهة نظره على توصيات المؤتمر[9].

ان هذه الحالة عبرت بشكل مبكر عن واقع الصراع الاسلامي العلماني الذي سيحدث في العراق، والذي أثار مخاوف واشنطن في بداية الأمر، على اعتبار انه سيمثل عقبة كأداء امام النجاح في تغيير النظام السياسي في بغداد.

ويمكن القول ان واشنطن لم تدرك في حينها انها ستضطر الى تغيير كبير في سياساتها تجاه العراق نتيجة لغياب الرؤية الواضحة لديها لكيفية تطور الامور لاحقا، ولاسيما حقيقة النوايا الاقليمية تجاه مستقبل العراق. وسرعان ما تكللت جهود المعارضة العراقية بفعل الدعم الدولي لها وبخاصة الامريكي منه بإصدار مجلس الأمن الدولي القرار رقم 688 في العام 1991 الذي نص على منح المساعدة الإنسانية للكورد، وفرض الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة منطقتي حظر جوي لمنع الطائرات من التحليق شمال دائرة عرض 36 شمالا [10]. في إشارة واضحة الى بداية مرحلة جديدة تهدف الى تمكين المعارضة العراقية لنظام حكم صدام حسين في مناطق كردستان العراق، وهذا يعني بالفهم السياسي خروج هذه المنطقة تماماً عن السيطرة المركزية لنظام الحكم في بغداد، والتأسيس لمناطق آمنة تتحرك فيها المعارضة العراقية وتنشط وتنظم معظم فعالياتها السياسية الهادفة الى احداث تغيير سياسي.

وبعد تعثر خطوات المعارضة نتيجة لانقسامها وانسداد الأفق سعت اطراف في الإدارة الامريكية الى الزج ببعضٍ من الشخصيات الى واجهة المعارضة العراقية، من اجل تنشيط اعمالها، والعمل على توحيد الصف الداخلي لها. ومن هذه الشخصيات أحمد الجلبي الذي سيكون شخصية محورية، ومثيرة للجدل في الوقت عينه. وبفضل الدعم الكبير لهذه الشخصية من قبل الولايات المتحدة استطاع الجلبي ان يقيم لنفسه مركزاً مهماً في المعارضة العراقية من خلال اعتماده استراتيجية عمل جذبت المعارضة لها. فهذه الاستراتيجية وصفت بانها اكثر حذقاً وبراعةً من الطرق السابقة التي اتبعتها المعارضة، ولديها علاقات واسعة مع اطراف محلية ودولية. ومن هنا ركز الجلبي على تمتين علاقات المعارضة بالولايات المتحدة بوصفها الدولة الأقدر على تدويل مطالب المعارضة العراقية، وتحويلها الى قرارات تتبناها الأمم المتحدة بفعل تأثيرها فيها. كما وانها الدولة الاكثر قدرة في إحداث التغيير، وتوفير الدعم المالي واللوجستي للمعارضة العراقية. وانكب الجلبي على كتابة عدد من المقالات في مختلف الصحف العالمية تتضمن الدعوة الى عراق ديمقراطي صديق للغرب، محذراً الرأي العام العالمي من مخاطر بقاء نظام الحكم في العراق تحت سيطرة صدام حسين [11]. ان بروز دور الجلبي او ابرازه كقوة دافعة لعمل المعارضة، وشخصية احاطت نفسها بغموض جاء على خلفية محاولة من احد أطراف الادارة الامريكية لإنقاذ المعارضة العراقية، بعد ان كانت غارقة في مستنقع الخصومات الشخصية الصغيرة، وتمر في حالة من الارتباك يتعلق بالعمل الجاد [12].

ومن الجدير بالذكر ان حالة الانقسام لم تكن صفة خاصة بالمعارضة العراقية، فحتى الادارة الامريكية نفسها كانت تعيش حالة من الانقسام ازاء كيفية التعامل مع الملف العراقي وشخصياته. فقد مثل الانقسام والتنافس في شخصيات وقوى المعارضة وضعا مربكا بالنسبة للإدارة الامريكية آنذاك، فانعكس على توجهات مؤسساتها المهمة، وبدا أن وزارة الخارجية الامريكية ووكالة الاستخبارات الامريكية كانتا تميلان الى التعاون مع أياد علاوي، السياسي العراقي البعثي المنشق والمعارض لنظام البعث الحاكم في العراق، وهو كان يحظى قبل ذلك بدعم ومساعدة الرياض له، من حيث ان الرياض تفضل العمل مع علماني بروح عروبية، خوفا من سيطرة الراديكاليين الاسلاميين على مقاليد الامور داخل اروقة المعارضة العراقية[13].

وشخصية أياد علاوي طرحت بصفتها النقيض السياسي (القوي) لأحمد الجلبي. وقد جمعت هاتان الشخصيتان قراءة واحدة لأهمية الدعم الدولي للمعارضة العراقية، فكلاهما قد قدرا الدور الجوهري الذي يمكن للولايات

المتحدة ان تلعبه في تقويض النظام البعثي، وكلاهما سعى الى قيادة المعارضة، كل من موقع مختلف، لكن خصوماتهما المتأصلة صارت سبباً رئيساً من الأسباب التي لم تمكن المعارضة من ايجاد جبهة متحدة"[14].

وبدا وضاحاً ان الادارة الامريكية لم تكن تحفل تماماً فيما اذا كانت المعارضة العراقية ستتمكن فعلا من تجاوز حالة الانقسام ام لا؟ فالذي كان يهمها هو عقد المؤتمرات تحت مسمى (المعارضة العراقية). وتجسد هذا بشكل واقعي في دفع قوى المعارضة العراقية الى عقد مؤتمر دولي جديد في فيينا لضمان السير في المخطط الامريكي على الرغم من ان هذا المخطط لم يكن واضح الرؤية في مسألة تغيير النظام السياسي في بغداد. وكانت الادارة الامريكية لهذا المؤتمر تركز على التوصيات التي تشير صراحةً الى تبني الديمقراطية، أما التفاصيل فقد تركتها لقوى بلغ الانقسام بينها درجة تمثل حالة من الخطر على مستقبل العراق اذا ترك من غير معالجات حقيقية. ورغم نجاح المؤتمر الذي عقد في حزيران 1992م في الخروج بتوصيات تؤكد على تبني النظام الديمقراطي، ومعالجة حالة غياب العدالة السياسية والاجتماعية في العراق، الا انه لم يسلم من النقد من قوى المعارضة قبل غيرها[15]. فكانت هناك خشية من الخارطة التي طرحها هذا المؤتمر، فالحزب الشيوعي اعرب عن اسفه العميق لان مؤتمر فيينا المقترح بدلاً من ان يعزز جهود المعارضة لأحداث تغيير سياسي في العراق، فان عقده سيعمق من حدة الانقسامات الدينية والعرقية والاثنية، ليس فقط بين احزاب المعارضة، بل حتى في اوساط العراقيين عموماً، وذلك من خلال الاصرار على مقولات وحجج طائفية تتحدث عن العراقيين كسنة وشيعة وكورد. فالحزب كان يؤمن بان الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها انقاذ العراق لا تكمن ابدا في تقسيم العراقيين الى سنة وشيعـــــــــــة وكورد، وانما بالاعتراف بالقوى الرئيسة الأربع في العراق المتمثلة: بالديمقراطيين والقوميين العرب والقوميين الكورد والشيوعيين[16].

والقوى الاسلامية كانت تنظر الى المؤتمر نظرة ريبة في بداية الأمر، فحزب الدعوة قرر مقاطعته، ولكنه لم يشجب او يستنكر المشاركة لان بعض أعضائه كان يرغب في المشاركة، والمجلس الأعلى قاطع المؤتمر واتهم منظميه بانهم ينفذون أجندات أجنبية لقوى دولية تسعى الى أحداث الانقسامات والانشقاقات بين فصائل المعارضة والى إطالة عمر نظام صدام حسين[17] . وكذلك وجهت انتقادات جوهرية لهذا المؤتمر اصبحت فيما بعد حقائق في العمل السياسي. فقد تم التركيز على الشخصيات لا على التيارات السياسية او التنظيمات، وعلق المؤتمر أهمية كبيرة على العامل الدولي في احداث تغيير سياسي الى الحد الذي بدا فيه دور المعارضة العراقية متلاشياً ومعدوماً . وكان من اللافت للانتباه أيضا أن المؤتمر كان منشغلاً بالمسألتين (الكوردية والشيعية)من غير إعارة أي اهتمام لمعاناة المكونات الاخرى. فمناطق حظر الطيران فرضت فقط على المناطق الجنوبية والشمالية وترك المناطق الغربية من البلاد، وكأنها كانت ايذانا للعمل بمنهج تقسيمي للشعب العراقي على أساس مكوناتي، وترسيخا لرؤى التقسيم التي كانت تطرح هنا وهناك[18].

ونجحت المعارضة كذلك في عقد مؤتمر صلاح الدين في اربيل في أيلول 1992م ؛ الذي جاء عقده بناءً على ما تمخض عنه مؤتمر فيينا الذي اوصى في مقرراته ايجاد صيغة "المؤتمر وطني" ليكون مظلة كبرى تجتمع تحتها القوى المناهضة لنظام حكم صدام حسين. وسرعان ما فتحت مكاتب المؤتمر في لندن وصلاح الدين وواشنطن بزعامة احمد الجلبي. وقد بدأت بالفعل مرحلة جديدة من النشاطات تمثلت بالجولات المكوكية والمكثفة؛ التي قامت بها الشخصيات العراقية المعارضة إلى مختلف دول العالم لشرح ملف المعارضة العراقية، وتعزيز علاقاتها بها. فواشنطن على ما كان يبدو كانت تحث قوى المعارضة العراقية على العمل فـــــي جبهة واحدة، وتجاوز الخلافات فيما بينها[19]. ومثل هذا المؤتمر فرصة تاريخية للاجتماع فوق الأراضي العراقية ولأول مرة في تاريخ المعارضة العراقية[20]. وقد واجهت هذا المؤتمر مجموعة من الانتقادات الشديدة التي وجهتها بعض من فصائل المعارضة المقاطعة. فأول هذه الانتقادات كان موجهاً الى الطريقة التي ادير بها المؤتمر، وسيطرة مجموعة من الشخصيات عليه من غير ان تكون هناك ارادة حقيقة في اشراك كل القوى المعارضة في عملية صناعة واتخاذ القرارات داخل المؤتمر، وانتقد المقاطعون الدعوات التي اطلقها بعضهم لاستخدام العمل العسكري لأحداث التغيير، وانعدام الشفافية. ومن جهته وجه جواد الخالصي (السياسي الشيعي المناهض

للأمريكيين) انتقاداً حاداً عاداً ان المؤتمرين ألعوبة بيد الامريكيين. وكذلك لم تخف الدول الاقليمية المحيطة بالعراق شكوكها وتوجسها من زيادة النفوذ الأمريكي القوي في المؤتمر[21]. ان هذه الانتقادات والمواقف المتباينة مثلت مأزقاً حقيقياً أمام جهود الادارة الامريكية في توحيد المعارضة، وفشلا ايضا لهذه الادارة التي لم تبذل جهوداً كافية لإيجاد منظومة فكرية موحدة لهذه القوى المتباينة.

لقد حاول المؤتمر الوطني بعد مؤتمر صلاح الدين ان يقدم نفسه كهيكلية تستوعب كل فصائل المقاومة، ويتزعم عملها على المستوى التنظيمي والتنسيقي والقيادي. ولكن المعطيات اظهرت استحالة هذا الأمر، بسبب الخشية التي قوبل بها زعيمه الجلبي، في ضوء علاقته الفريدة والمميزة مع الأمريكيين، زد على ذلك عدم التفاعل الذي قوبل به المؤتمر من قبل العديد من قوى المعارضة، والشكوك التي احاطت بموضوع مصادر الدعم المالي الذي جلبه الجلبي[22].

ان تطوراً ذا أهمية واجت قوى المعارضة تمثل بهبوب موجة من مواقف "عدم الاكتراث" بالقضية العراقية لأسباب تتعلق بسياسية الادارة الامريكية التي كانت ترتأي التريث في تغيير النظام السياسي في العراق في تلك المرحلة الممتدة من العام 1994 الى 1998م. وعلى ما اتضح انها كانت محبطة من حجم الانقسامات الكبيرة التي كانت تعصف بمواقف قوى المعارضة. وهذا ما ترتب عليه ايقاف الدعم الامريكي لأحد الجلبي كواحد من اهم شخصيات المعارضة العراقية. ففي 1994م شعر أعضاء المؤتمر الوطني بخيبة امل لتناقص اهتمام المجتمع الدولي بالقضية العراقية ولاسيما مسالة الإطاحة بصدام حسين، وفكر المؤتمر بضرورة تسليط الأضواء على القرارات الدولية حول القرار من اجل جلب الاهتمام الدولي بعد تراجع الاهتمام الغربي بالشأن العراقي، خاصة بعد الانسحابات الكثيرة الي شهدها المؤتمر الوطني من قبل بعض الشخصيات المهمة احتجاجا على اسلوب التعالي الذي يدير به الجلبي المعارضة العراقية[23].

إذ أن هناك من يعتقد ان قصورا قد انتاب عمل "المؤتمر الوطني" كتنظيم اخذ على عاتقه قيادة قوى المعارضة لتحقيق أهدافها عن طريق التبني الدولي لمواقفه، ان واحداً من أوجه القصور تمثلت في تعويله الكبير على العامل الخارجي؛ الأمر الذي اضعف الاهتمام بالعامل الداخلي. ونتيجة لسياسات المؤتمر انسحبت العديد من القوى من المؤتمر الوطني. وقد كانت الكتلة الاسلامية من اوائل التنظيمات التي جمدت عضويتها في المؤتمر [24] ، وفي ك2 من العام 1994م وجهت الضربة الأقسى للمؤتمر من قبل الحزب الشيوعي، إذ أصدر بياناً انتقد به قيادة المؤتمر الوطني، وفشله في التأسيس لخطاب وطني يصل الى كل الجماهير[25].

والضربة الأخرى من اتحاد الديمقراطيين العراقيين 1994م باستقالة عدد من الشخصيات ، منهم طالب شبيب عضو المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني، هاني الفكيكي نائب رئيس المؤتمر الوطني، محمد بحر العلوم عضو المجلس الرئاسي، محمد همام وندي عضو الجمعية العمومية، سامي عزازة زعيم حركة الاصلاح الوطني في العراق، والحركة الاسلامية في كردستان، الحركة الوطنية الديمقراطية التركمانية، وحركة الوفاق الوطني، والحزب الديمقراطي العراقي1996 [26].

وفي تلك المدة كان هناك حدث مهم هو الصراع الكردي- الكردي؛ الذي أثر بشكل كبير على المؤتمر الوطني، ولاسيما الهجوم الذي شنه المؤتمر الوطني بالتعاون مع الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الطالباني على قطاعات الجيش العراقي المتاخمة لإقليم كردستان في آذار 1995م. وعلى اثر انسحاب البارزاني من اتفاق(كويسنجق) الذي وضع أسس لعلاقات كردية – كردية لإنهاء كل مظاهر التوتر والإحتراب بين الحزبين (القوتين الرئيستين) في كردستان العراق تدهورت علاقة المؤتمر الوطني بمسعود البارزاني، لاسيما بعد اتفاق الأخير مع صدام حسين على طرد قوات طالباني من كردستان[27]. وعلى المستوى الإقليمي وخلال المدة 14-16 كانون الثاني 1995 عقدت لجنة تنسيق العمل القومي المشترك سلسلة اجتماعات في دمشق من اجل قيام جبهة وطنية واسعة تضم تيارات المجتمع العراقي. وأنهى المجتمعون جلساتهم بتوجيه نداء الى القادة الأكراد في الاتحاد الوطني الكردستاني لحقن الدماء ووقف الاقتتال[28]. ففي 20 حزيران 1996 انتهت في طهران

المباحثات بين فصائل التيارين القومي والإسلامي من المعارضة العراقية ، باتفاق استراتيجي بين الطرفين هدف الى تشكيل كتلة وطنية للعمل العراقي المعارض، وتحديد رؤية مستقبلية لهوية الدولة العراقية بعد التغيير[29].

وفي 1998/12/2 عقد في طهران اجتماعا رباعيا ضم جلال الطالباني وباقر الحكيم وأحمد الجلبي مع علي أغا مسؤول الملف العراقي في إيران، ومن الجدير بالذكر أن المؤتمر الوطني العراقي لم يكن له وجود فعلي في هذا الوقت وكان مجرد عنواناً فقط[30]. وقد جاءت من اجل ضمان استمرار النفوذ الايراني في قرار المعارضة العراقية. ولم تكن المحادثات الإيرانية- السورية بخصوص ترتيب الوضع العراقي وبالتعاون مع بعض قوى المعارضة بعيدة عن الرغبة الاقليمية في ترتيب البيت العراقي وضمان مصالحها بعد التغيير الذي أخذ يوم بعد يوم يقترب من مرحلة شروعه[31].

وبقي عمل المعارضة بين مد وجزر حتى وضعت الولايات المتحدة بالتعاون مع بعض الشخصيات العراقية خطة لتغيير النظام رسمياً، حيث أعلن عن ذلك الرئيس الأمريكي بيل كلنتون في 1998/11/15 الذي قال فيه " لأول مرة في التاريخ أنه سيعمل على تغيير النظام العراقي، ويتطلع الى اليوم الذي ستأتي حكومة جديدة في بغداد تحترم حقوق شعبها بدلاً من قمعه"[32].

عادت واشنطن للنظر مجدداً في إمكانية التعامل مع المعارضة العراقية وبخاصة احمد الجلبي، بعد ما رفعت يدها عن المؤتمر الوطني منذ العام 1996م حتى على الصعيد الاعلامي، حيث اغلقت الاذاعة التي كان المؤتمر يتولى امرها، وانشئت اذاعة (العراق الحر) التي أخذت تبث من براغ كجهة امريكية وليست معارضة عراقية. ولاح في الأفق تغير في موقف الادارة الامريكية من القوى الاسلامية المدعومة من إيران، وجاء لقاء مساعد وزيرة الخارجية الامريكية مارتن انديك مع عدد من ممثلي فصائل المعارضة العراقية ومنهم السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق .حيث كانت المرة الأولى التي يُسمع فيها مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية يقول بأن التخوف من إيران بشان التغيير امر مبالغ فيه، وذهب الى حد انتقاد الموقف الأمريكي من انتفاضة الجنوب عام 1991، من جهة ان مخاوف امريكا آنذاك كان مبالغا فيها ، وقبل ذلك حققت واشنطن مصالحة بين الحزبين الكرديين الرئيسين في واشنطن 1998 [33]. إن هذه الطريقة عكست رغبة الإدارة الأمريكية في مراجعة اسلوب تعاملها مع المعارضة العراقية. ولكن هذا الدور كان يقتصر على تقديم المساعدة اللوجستية من خلال قانون تحرير العراق، وفي مجال دعم الحملة من أجل إحالة صدام حسين وأعوانه إلى محكمة دولية ، ولكن بقي الجهد آنذاك لا يرقى الى استخدام القوات العسكرية البرية لإزالة نظام صدام، حيث أعلنت الادارة الأمريكية بعد هذا التطور في سياساتها عن تعاملها مع سبعة احزاب معارضة: الحزبين الكرديين، الحركة الاسلامية الكردستانية، المؤتمر الوطني العراقي، الحركة الملكية الدستورية، الوفاق الوطني، المجلس الاعلى للثورة الاسلامية. هذه القوى حددت في اجتماع لها في السفارة الامريكية في لندن، حيث اتفقت على استبعاد العديد من القوى المعارضة، مما ولد اعتراضات على مصداقية ما تمثله هذه القوى السبع في الواقع العراقي، وما طُرح عن دور الأقليات والقوى العشائرية؟ تساؤلات تم طرحها في ذلك الاجتماع؟ لقد أجاب المنسق الامريكي "فرنك ريتشارد دوني" الظروف التي تحكمت في اختيار المجموعة السبعة وان الامر ليس نهائيا بل سيكون هناك لقاءات موسعة[34].

ولقد اثار قانون تحرير العراق انقساماً حاداً بين قوى المعارضة، ولاسيما فيما يتعلق بالدعم المالي. فالرئيس الامريكي "بل كلنتون" عَدَ تمرير القانون هو مكسباً مهماً للعراقيين، ودعماً استثنائياً للمعارضة من اجل نظام حكم عراقي جديد، وأن الدعم المالي يجب ان يتناسب مع ما تحققه المعارضة في المستقبل. واضاف في رسالته للكونغرس في 1999/1/20م ان التغيير في العراق سيستغرق وقتاً، ويجب ان نتعامل مع هذه المشكلة بحصافة بما يضمن ان نحقق اهدافنا، ولا نعرض ارواح الذين يلتزمون معارضة النظام الى الخطر، او الزج بقوات امريكية من غير إدراك واضح لاحتمال النجاح والمخاطر المرتبطة بمثل هذا الالتزام[35].

وشرعت الإدارة الامريكية ايضا في هذه المرحلة بتوسيع قاعدة العمل المعارض ليكون أوسع من قاعدة المؤتمر الوطني؛ على ان يكون هذا الأخير النواة التي يُنطلق منها. وبرغم اعتراض العديد من الشخصيات السياسة المهمة على هذا التوجه مضت الإدارة الامريكية بإصرار لتنفيذها. وفعلاً عُقد اجتماع المجلس التأسيسي للمؤتمر الوطني في مدينة (وندسور) شمال لندن في 7-8 نيسان 1999 ولمدة يومين. وكان من نتائج هذه المؤتمر ان نجحت الفصائل التي كانت منضوية تحت لوائه في انتخاب قيادة جماعية مؤقته لمجلسه التنفيذي. وهي صيغة جماعية مؤقتة تحل محل رئيس المجلس التنفيذي الدكتور احمد الجلبي، تكون مسؤولة عن إدارة شؤون المؤتمر الوطني لحين انعقاد الجمعية الوطنية وانتخاب قيادة دائميه جديدة. واتفقوا على توسيع المؤتمر

والاتصال بمختلف قوى المعارضة من اجل وضع ملامح وطني، ولخطط ونهج سياسي وتنظيمي واضح للمؤتمر[36] .

أما مؤتمر نيويورك "المؤتمر الوطني العراقي" الذي عقد اجتماعه في 30 ت1 1999 وكان عدد الحاضرين 300 شخصية عراقية، حضرت الى فندق شيراتون في نيويورك. وقد أقر في هذا المؤتمر استحداث مجلس مركزي من 65 عضو بالتوازن بين القوى المعارضة السبعة الاساسية[37]. وكرس المؤتمر فكرة هيئة قيادية مؤقتة" بينهم أقرت في اجتماع وندسور وانتخب سبعة اعضاء هم: أياد علاوي –حركة الوفاق، احمد الجلبي- ليبرالي مستقل، هوشيار زيباري –الحزب الديمقراطي الكردستاني، لطيف رشيد-الاتحاد الوطني الكردستاني، الشريف علي بن الحسين-الملكية الدستورية، رياض الياور-سني مستقل ، الشيخ محمد علي محمد ،اسلامي شيعي مستقل[38]. ورفض المؤتمر اقتراحات بتشكيل حكومة منفى مؤقتة، وحاول جناح الليبرالي اقناع المؤتمرين بها. كما واعترضت العديد من القوى المعارضة عقد هذا المؤتمر ومنها: شخصيات من حزب الدعوة- منظمة العمل الاسلامي –الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق- الحزب الاسلامي العراقي- التجمع القومي الوحدوي- برغم اختلاف دوافع رفضهم لعقد هذا المؤتمر انصبت على عدم القناعة من جدية الإدارة الأمريكية بتغيير الحكم في العراق وعدم الاعداد الكافي للمؤتمر-رفض التعامل مع الاجنبي لعدم وجود مصلحة فيه-عدم الاطمئنان على الدور او الموقع الذي يطمح اليه من المؤتمر[39].

وباقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الامريكية اصبحت القضية العراقية بما فيها المعارضة العراقية شأناً امريكياً داخلياً، ولتكون أول مرة تصبح قضية عراقية، وليست عربية او اسرائيلية نقطة صراع داخلي بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وتزايدت لقاءات قيادات المؤتمر بالمسؤولين الأمريكيين انطلاقاً ال غور نائب الرئيس الأمريكي ومرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة[40]. وجاء انعقاد المجلس المركزي الاول للمؤتمر الوطني العراقي في لندن 7-8 تموز 2000 . حيث تم في هذا المؤتمر برغم الغيابات الكثيرة تجديد المجلس المركزي انتخاب اعضاء الهيئة القيادية المؤقتة بغياب اياد علاوي وممثل المجلس الاعلى للثورة الاسلامية [41]. وتم تشكيل اطار جديد تمثل باسم "مجموعة الاربعة" التي تتألف من المجلس الاعلى للثورة الاسلامية، وحركة الوفاق الوطني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني. حيث بدأت المجموعة بأول لقاءاتها في آذار 2002 في لندن، ثم توالت اجتماعاتها للتوصل لعقد مؤتمر قوى المعارضة في 2002/3/14 بدعوة من حركة الوفاق الوطني وإنضاج اجتماع عام للمعارضة العراقية. ان هذا التحرك أقلق الدكتور احمد الجلبي الذي استطاع خلال هذه المدة فرض هيمنته على المؤتمر الوطني مجدداً خشية من أن تهيمن مجموعة الأربعة على عمل المعارضة، وتؤدي بالنتيجة الى تهميشه، وتهميش دور المؤتمر في عملية تغيير الحكم في العراق. ان اهتمام الولايات المتحدة بمجموعة الاربعة جاءت نتيجة لتشكيك وزارة الخارجية الامريكية ووكالة الاستخبارات من قدرة المؤتمر الوطني من قيادة التغيير[42]. وباقتراب موعد اسقاط النظام تم التوصل في واشنطن على توجيه دعوة للطرفين، مجموعة الأربعة والمؤتمر الوطني للتداول حول امكانية عقد اجتماع موسع للمعارضة العراقية في دولة اوربية[43].

وظهرت الى العلن في هذه المرحلة الدقيقة والمهمة من تاريخ المعارضة العراقية في الخارج ما عرف ب"مجموعة الستة"، إذ وجهت الادارة الامريكية الدعوة الى ستة من قادة المعارضة العراقية ، محمد باقر الحكيم، مسعود البارزاني، جلال الطالباني، احمد الجلبي، الشريف علي بن الحسين، اياد علاوي. ويشير التطور في هذه الدعوة أنها وجهت من قبل الوزارتين المتنافستين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأمريكيتين. كان من المؤمل أن يلتقي الحكيم والبارزاني مع الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش، ولكن الأوليين تغيبا عن الحضور مما حرم المعارضة آنذاك من فرصة كبيرة. إذ أشار المراقبون ان واشنطن أرادت من خلال حضور وفد المعارضة توجيه رسالة للرأي العام للتدليل على وحدة المعارضة العراقية، وبالتالي تقديمها كشريك للعمل العسكري القادم[44]. ان فكرة عقد هذا المؤتمر انطلقت اساساً من الخارجية الامريكية في اجتماع لها لصالح قوى المعارضة الاخرى لبدء بتشكيل لجان تخصصية للخبراء، تعد الدراسات والتصورات الخاصة بعراق ما بعد صدام. ولكن الفكرة عارضتها زعامة المؤتمر الوطني العراقي التي رأت في إيكال هذه المهمة بوزارة الخارجية الأمريكية تهميشاً لها لصالح قوى المعارضة الأخرى، ولاسيما جناح علاوي. وقد تم تحجيم مبادرة الخارجية تلك بمساعدة صقور الدفاع والكونغرس لتقتصر على اجتماعات متخصصة بهدف اعداد دراسات عن العراق ما بعد صدام[45].

المطلب الثاني: الحرب في سبيل الديمقراطية

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ الولايات المتحدة لم تكن لديها رؤية واضحة لعراق ما بعد صدام، فقد اعتمدت على رؤية بعض الشخصيات المعارضة، ورؤية المؤتمر الوطني العراقي بزعامة الجلبي؛ التي يرى الكثيرون أنها لم تكن مبنية على أساس واقعي حقيقي يأخذ بنظر الاعتبار الواقع العراقي بمجالاته المختلفة، متناسية ان العراق كان يرزح تحت نظام شمولي لأكثر من ثلاثة عقود، ووعليه يجب ان تأخذ الجوانب الثقافية بالحسبان. لقد كانت المعارضة غير موحدة بشان عراق ما بعد صدام. حيث شكل هذا الانقسام في فكر المعارضة انعكاسا واضحا لاختلاف وجهات النظر بين وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين؛ فوزارة الخارجية الأمريكية كان لديها شكوك كبيرة بشأن قدرة المعارضة على تدبير عصيان أو مواجهة مع نظام صدام حسين. وكانت وزارة الدفاع الأمريكية تتبع سياسة العقوبات الذكية ضد العراق، وهي سياسة ترمي الى استبعاد معظم السلع والخدمات من قائمة الحصار الاقتصادي ، والعمل في الوقت عينه على تشديد الرقابة على حدود العراق[46]. لقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 تاريخ الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية من قبل مجموعات ارهابية قد غير وجه العالم السياسي. فبعد مدّة قصير اتضحت معالم إدارة الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش ومن ضمنها القضاء على صدام حسين. فقد جرى إدخال العراق في قائمة الإرهاب بشكل قاطع. وأخذ الزخم نحو مواجهة حاسمة مع بغداد بالتصاعد بشكل عنيد لا رجعة فيه حتى ولاسيما في العام 2002[47].

وعمدت الإدارة الأمريكية جاهدة إلى بناء رأي عام داخلي وخارجي يقوم على أساس تصوير نظام صدام بأنه يمثل تهديداً حقيقياً للأمن القومي الأمريكي والعالمي. وذهبت في ادعاءاتها الى الحد الذي اختلقت معه رواية لم تثبت ابدا فرضيتها؛ ان هناك علاقة وظيفية بين نظام صدام والقاعدة بزعامة أبن لادن. وهذا أسلوب تميز به بوش الابن من اجل شيطنة خصومه وضحاياه المستهدفين. وأنْ تظل أمريكا في حالة هلع واحتراس هو المحور المركزي في خطابات بوش، وهي عقيدة مستمدة من عقيدة المحافظين الجدد التي أخذت تظهر في أمريكا منذ أكثر من عقدين على احتلال العراق[48]. ان نظرة بوش للعالم هي الهيمنة الأمريكية. فالعالم مكان سيئ يسكنه الأشرار الذين يستطيعون إلحاق الأذى بنا، وأنّ أعظم التزام أخلاقي تجاه أمريكا هو تعزيز قوتها[49]. وان الولايات المتحدة من حقها أنْ تشن حروباً وقائية على اي دولة(شاذة) تبني نوعا من الأسلحة التي نملكها منذ أكثر من نصف قرن. لذلك لا يمكن كسب الحرب على الإرهاب بالاقتصار على الدفاع، يجب نقل المعركة إلى حيث يوجد العدو. ان هذه العقيدة تؤكد على ضرورة العمل بسرعة وعدّ المشاورات في الكونغرس والتشاور مع الحلفاء أو مع محامي القانون الدولي أمرا غير عملي ، وليس هناك وقتٌ لدراسة المعاهدات الدولية والمواثيق الدولية وتأثير أثرها في الضربات الوقائية[50].

لقد كانت الرؤية الأمريكية لغزو العراق واحتلاله مشفوعة بشعارات تحقيق الديمقراطية وبناء نظام سياسي يتفق عليه العراقيون المعارضون؛ والتي عملت معهم خلال أدواتها السياسية والعسكرية المختلفة منذ بداية عقد التسعينيات. فكانت مضامين الوعد المقدّس الأميركي هي نشر الديمقراطية بالقوة، وهذه القوة التي أسقطت نظام صدام حسين بسرعة عجزت عن فهم حجم الدمار الذي تعرَّض له العراق على يد نظام صدام حسين، وبإرادة دولية من خلال (13) عاماً من العقوبات القاسية التي كان يقف وراءها إصرار أميركيّ على إبقائها بحجة إضعاف النظام. لكن هذه العقوبات أُنهكت الشعب أيضاً، فتدمّرت كل بُناه التحتية، وانعدمت وسائل إعادة بناء الدولة العراقية.[51]

وطَرحت الإدارة الأمريكية ثلاث ذرائع أساسية لتسويغ الحرب على العراق، وأولى هذه الذرائع هي امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وثانيهما وجود علاقة بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة، وثالثهما إقامة نظام ديمقراطي في العراق، يصبح نموذجاً للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط[52]. وبما أن الذَريعتين الأولى والثانية لم تكونا بتلك القوة ، لأنَ العراق ثبت عدم امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، ولم تثبت أية علاقة بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة، وعليه لم يبقَ أمام واشنطن سوى التأكيد على ذريعة بناء عراق ديمقراطي يكون نقطة التغيير السياسي والتحول الديمقراطي في منطقة الشرق الاوسط[53] ان نشر الديمقراطية في العراق كان المسوّغ الثالث للحرب، وهو هدف مرغوب بحد ذاته، اذ افترض مهندسو الحرب ان الديمقراطية في العراق ستتمخض عنها ظاهرة الدومينو الكفيلة بالإطاحة بالأنظمة التسلطية الاستبدادية في المنطقة[54]. وعليه نجد بأن الدوافع الحقيقية للولايات المتحدة في مهاجمة العراق ربما كانت معقدة ولكن تغيير النظام وإحلال الديمقراطية

محل نظام صدام حسين، كان أمراً مركزياً في الخطاب الصادر عن واشنطن حين بدأت بقصف بغداد في آذار 2003[54]. وأكدت الادارة الامريكية على عزمها في بناء عراق ديمقراطي يكون منارة لمنطقة الشرق الأوسط. وهذا ما نجده في خطابات الادارة الأمريكية، اذ ذكر الرئيس (جورج بوش) في أبريل 2003، بعد إسقاط تمثال (صدام حسين) "ان الولايات المتحدة لن تسحب قواتها من العراق قبل انجاز المهمة - تأمين الحرية والديمقراطية للعراق"[55].وكذلك ذكر في خطاب له في لندن في 19/ت2003/2، على "ان الديمقراطية ليست للعراق فقط، بل هي دعامة أساسية[56]. وفي حربه ضد ما أطلق عليه "الإرهاب". ان التزامه الديمقراطي في العراق قال "ان فشل الديمقراطية في العراق سيعيد الشعب العراقي الى البؤس. ان الديمقراطية ستنجح في العراق لان عزيمتنا ثابتة وزاد أننا سنساعد الشعب العراقي على تأسيس بلد مسالم وديمقراطي في قلب الشرق الأوسط[57].

وفعلاً قامت الولايات المتحدة باحتلال العراق بعمل عسكري كبير، من غير الالتفات الى الرأي العام الداخلي والخارجي الرافض لتغيير النظام باستخدام القوة العسكرية خارج الإرادة الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة. وشكل موضوع الديمقراطية المحور الأساس فضلا عن نزع أسلحة الدمار الشامل في (البروبوغاندا) الأمريكية تجاه العراق. وبدا واضحا أن الإدارة الأمريكية كانت عازمة على خوض الحرب دون الرجوع الى المجتمع الدولي، برغم مساحة الرفض العالمية للعمل العسكري المزمع اتخاذه ضد العراق. ومع ان أُحجية شن حرب على العراق غير متوفرة، أصرت الولايات المتحدة على خوضها من غير الالتفات الى موافقة مجلس الامن، على الرغم من فقدان الحرب لاهم مسوغاتها بانتهاك العراق لقواعد السلم والامن الدوليين، فالعراق لم يقم بعمل مسلح ضدها لخوض حرب بهذه السعة والقساوة[58].

لقد أقدمت الإدارة الامريكية على احتلال العراق من غير ان يكون لديها رؤية تفصيلية ودقيقة عن حقيقة هذا البلد، وطبيعة مجتمعه وكيفية ادارته، وردود الفعل التي يمكن ان تواجهها ، في حال اقدمت على شن حرب ستكون سببا رئيسا بإزهاق حياة الاف العراقيين العسكريين والمدنيين وتخريب البنية التحتية للبلد[59]. و بنيت مجمل الرؤية الامريكية على انطباعات لم يثبت صحتها وأفكار روجها أقطاب المعارضة العراقية التي قربتهم الولايات المتحدة منها، ومنهم الدكتور أحمد الجلبي. لقد كانت الرؤية الأمريكية مكبلة بنزعة الانتقام التي تفاقمت في نفوس المحافظين الجدد، تيار اليمين المتطرف في الإدارة الأمريكية، والذي عملوا كأمراء للحرب، او مسعرين لها. اننا ومن خلال متابعة حيثيات المؤتمرات واللقاءات التي أجرتها الإدارة الأمريكية مع أقطاب المعارضة العراقية آنذاك، نُدرك أن قرار الحرب بُني على ضوء النزعة العدوانية التي تبناها بعض أقطاب اليمين المتطرف، وما ساقته المعارضة العراقية لم يكن إلا شعارات أو حججاً. لقد تخبطت الإدارة الامريكية في القيام بواجباتها المنصوص عليها في اتفاقيات لاهاي 1907، واتفاقيات جنيف 1949، ولاسيما الاتفاقية الرابعة بحماية السكان المدنيين وملحقها بروتوكول جنيف لعام 1977 الخاص بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، ولاسيما تامين ارواح السكان المدنيين، والسعي لتمكنهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم[60]. وعليه هناك من يعتقد بأن قوة امريكا في العراق هي أيديولوجية وليست احتلالية انها مرتبطة بقوة بالوعد بالديمقراطية. لذلك سعت الولايات المتحدة الامريكية الى فرض نموذجها الديمقراطي (الليبرالي) على العراق ومنطقة الشرق الأوسط، اذ ذكر الرئيس الامريكي (بوش) في استراتيجية الامن القومي الامريكي، أهداف القوة الامريكية وهي، إمكانية تطبيق النموذج الديمقراطي الامريكي في منطقة الشرق الأوسط، وحددت هذه الأهداف بـ "الحرية السياسية والاقتصادية، علاقات سلمية مع الدول الاخرى، واحترام كرامة الانسان[61]. إلا أنَّ عملية وفرض النموذج الامريكي على العراق مهمة صعبة وضخمة، وكما قالت مستشارة الامن القومي آنذاك (كونداليزا رايس) انها لجلب "أكبر حرية سياسية واقتصادية" ورسمت (رايس) تشابهاً موسعاً بين إعادة بناء العراق ما بعد صدام، وإعادة بناء أوروبا ما بعد النازية[62]. ويرى بعض المحللين الأمريكيين أنّ الرئيس (بوش) يحلم بشرق أوسط ليبرالي وديمقراطي. وان تحقيق هذا الشرق الاوسط الديمقراطي الليبرالي لا يتم الا عن طريق فرض النموذج

الامريكي بعدّه الأصلح للأنظمة السياسية في هذه المنطقة وان العراق سيكون البوابة لهذا المشروع (الشرق الاوسط)[63]. ومن هذا المنظور ينبغي إذن عدّ بناء الديمقراطية مكوناً مركزياً لسياسة امريكا الخارجية ولسياسة الامن القومي التي تتبناها، وان هاتين السياستين لهما أهداف استراتيجية هي: توسيع مجتمع الديمقراطيات بشكل عام، واجتذاب العالم الاسلامي بشكل خاص الى نظام اقتصادي معاصر تزدهر فيه الديمقراطية ويمارس فيه الدين بحرية التسامح والخصوصية[64].

ان اعلان انتهاء العمليات العسكرية في ايار مايو 2003، من غير انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق عنى ان الولايات المتحدة اصبحت قوة احتلال يتوجب عليها مجموعة من المسؤوليات. ولم يكن هذا الامر بعيداً عن رؤية الادارة الامريكية ، فقامت الادارة الامريكية مباشرة بإدارة الأمور عن طريق اعلان السفير الامريكي عن تعيين رئيسٍ لسلطة الائتلاف المؤقتة تشكيله لمجلس للحكم"، على ان يعهد بأمر مناقشة الدستور الى مجلس دستوري(65). وهذا عكس السعي لوضع قرار مجلس الامن 1483 موضع التنفيذ بما يتفق مع توجهاته وجوهر القرار ينص على ضرورة مساعدة العراقيين في تأسيس سلطة انتقالية بقيادة عراقيين آن مجلس الحكم لم يكن خيارا عراقيا محضا كما لم يكن مجلسا مستقلا وهو يستمد وجوده وتكوينه من سلطات الاحتلال. بمعنى انه ليس وليداً من إرادة الشعب العراقي. فالإدارة الامريكية التي أسسته كان لها حق استخدام الفيتو ضد أي من القرارات. وعليه تكون فان صلاحيته ووظائفه محدودة[66].ان التخطيط لحرب العراق وما بعدها انصب بمجمله على خطط عسكرية، من غير الاهتمام المطلوب لعراق ما بعد صدام. واكتفت بالحديث عن الإطاحة بنظام ديكتاتوري، واستبدالهُ بآخر ديمقراطي، ولم يجر الحديث عن طبيعة النظام الديمقراطي المزمع تطبيقهُ في العراق، ومقدار ملائمته للوضع العراقي المتنوع(67).

وعلى ما يبدو طرحت على عجالة أفكار مثل الفدرالية إذ كان المعارضون الكورد متحمسين لها باعتبارها البديل للسلطة المركزية، واجتثاث البعث الذي علق عليه المعارضون جل ما قاساه العراق، ولم يطرح أولئك على أنفسهم كم من الأسر ستجتث باجتثاث المعيل لهم، واين يذهب المجتثون ؟ الى خارج العراق ، أم الى اين؟، وإذا لم يجد المجتثون طريقا أمامهم سوى الانخراط بأعمال معارضة قد تكون عسكرية. ان افكاراً طرحت مثل الفدرالية اجتثاث البعث، نوقشت في التقرير الذي وضعته "مجموعة المبادئ الديمقراطية" وحرره كنعان مكية وسالم الجلبي ومؤتمر لندن للمعارضة العراقية في 2002. وتم رفض فكرة الحكومة المؤقتة، إذ رأى ان تشكيل حكومة مؤقتة يعزل المعارضة الداخلية(68).

لقد كلفت الادارة الامريكية الدبلوماسي المعروف (جاي غارنر) الذي عمل مديراً مدنياً في كردستان العراق على ادارة السلطة المدنية في العراق بعدّه قد اكتسب خبرة كبيرة بعمله مع قوى المعارضة العراقية في كردستان العراق، ويتمتع بسمعة طيبة في الأوساط الامريكية والعراقية المعارضة على حد سواء(69). ولكن وبعد مدة وجيزة عينت الادارة الامريكية السفير بول بريمر حاكما مدنياً للعراق وأعفت (غارنر) لأسباب لم توضحها؛ ليقوم السفير الجديد بعدد من الاجراءات، ويتخذ عددا من القرارات التي مازالت تلقي بآثارها على الوضع العراقي الى يومنا هذا. ان تعيين بريمر ومجيئه الى العراق ارتبط بالتغيير الدراماتيكي في السياسة الأمريكية، عكس رغبة وزارة الخارجية الأمريكية في تطبيق رؤيتها السياسية في العراق، مما أثرت على تفكير الرئيس بوش وقراراته تجاه العراق(70). وعليه كانت القرارات التي اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقتة التي أنشأها الاحتلال لإدارة شؤون العراق قد اتخذت قرارات ألقت بظلالها على كل المشهد العام في العراق. فالدولة العراقية بفعل سياسات الاحتلال قد غابت وتوارت، وكأنها لم تعد موجودة ، ولم تعد تأثر في أي شيء بعد ان كانت تهمين على الحياة السياسية والحزبية والاجتماعية والمهنية. ان سقوط الدولة ادى عملياً الى وقوع السيادة الوطنية تحت الاحتلال، فلم يعد بعد هناك معنى دقيق لمفهوم السيادة الوطنية. وأدى فعليا إلى فراغٍ دستوري، إذ أبطل فعليا

الدستور المؤقت الصادر في 16 تموز 1970. في حين أخذت قوات الاحتلال تمارس السيادة الفعلية على الارض وتطلب من السكان المدنيين الامتثال لأوامرها، ورافق انهيار الدولة انهيار وفلتان أمني أدى إلى استكمال عملية تخريب البنى التحية التي ابتدأ بها الاحتلال بعمليات نهب وتخريب واسعة رسمت مشهدا مؤسفا لحال العراقيين، شاهده ملايين الناس في العالم[71].

وأعطت دليلاً محبطاً للعالم أجمع، بأن الولايات المتحدة لم تكن جادة في مسألة إقامة الديمقراطية والسلام في العراق بعد تفكيك الدولة العراقية بفعل العمل العسكري، وكذلك أثرت مثل هذه الاعمال كثيراً على صورة الشعب العراقي في العالم أجمع، وبينت الى أي مدى انهيار المنظومة الأخلاقية في العراق نتيجة لسنين من القهر الاستبدادي والحصار الاقتصادي المدمر، والسرقة والنهب والحرق المتعمد[72].

ان الرؤية الامريكية كانت متخبطة: الغاء صيغة مؤتمر وطني عراقي، رغم ان مجلس الأمن اصدر القرار 1483 الذي استندت إليه قوات الاحتلال في تشكيل مجلس الحكم ونص على ما يلي:" ان مسؤولية العراق هي بيد الاحتلال الذي يسعى لتكوين ادارة عراقية مؤقتة لحين إقامة حكومة ممثلة للشعب معترف بها دوليا" [73]. ولم تظهر الإدارة الأمريكية عملاً ايجابياً يعبر عن التزام حقيقي باستقرار هذا البلد، الى الحد الذي بدأ يرى معه الكثيرون ان بناء الديمقراطية في العراق على وفق هذه العقيدة يمكن ان يكون كذبة كبرى، وشعارات لمغازلة الرأي العام ، أما الحقيقة فتذهب الى ان الولايات المتحدة ماشنت الحرب الا لمصالحها القومية البحتة. وهذا ما دلل عليه المنهج الذي اتبع في احتلال العراق. فلقد جسد التدهور الامني الكبير الذي رافق الاحتلال الامريكي منذ يومه الاول، والعمليات العسكرية التي واجهها، وعمليات المقاومة حالة القصور في الرؤية الأمريكية واخفاقها في توقع ردود الفعل العراقية، فهي كانت غارقة بأفكار لم تكن واقعية، تصورت معها انها ستعامل معاملة الفاتحين، وسيستقبلها الشعب العراقي بترحاب كبير لإطاحتها بنظام حكم ديكتاتوري، وسعيها لإقامة نظام حكم ديمقراطي بدلا عنه[74]. لقد كان واحداً من اوجه قصور الرؤية الامريكية هو اصرارها على الغاء المؤسسات الامنية ومؤسسة الجيش، بعدِها مؤسسات مرتبطة بالسلطة بنظام صدام حسين. وبرغم تداعيات الانهيار الأمني بدأت الولايات المتحدة متأخرة في بناء المؤسسات الامنية ووضع الاطار الشرعي لعمل هذه المؤسسات[75].

في الحقيقة كان الشعب العراقي على الرغم من تبَرُءهِ من نظام الحكم لا يحبذ الاحتلال، ولم تكن منظومتهِ الثقافية التي تكونت خلال عقود طويلة تحت الاشراف المباشر للأنظمة الشمولية التي تعادي الامبريالية والصهيونية – تنطوي على عناصر ايجابية تتيح للعراقيين هامشاً ثقافياً يتمكنون من خلاله استيعاب حقيقة ان يكون بلدهم تحت الاحتلال، مع الاخذ بالحسبان بعض الاستثناءات التي كانت تحركهم دوافع مختلفة، تراوحت ما بين مشاعر نقمة على النظام، مصالح نفعية، وغوغائية، حيث كان مصطلح الاحتلال نفسه يثير هذه الإشكالية بحد ذاتها، فلقد واجهت الإدارة الأمريكية مسألة الصفة التي ستعمل فيها في العراق، هل هي قوة احتلال ؟. وان كانت كذلك فيجب عليها ان تلتزم بالقوانين الدولية التي تنظم عمل قوة الاحتلال، والتزاماتها تجاه الدولة التي تقع تحت احتلالها. وان لم تكن كذلك فعليها ان تقنع العراقيين والمجتمع الدولي بمسوغات بقائها في العراق، والإشراف على عملية التحول الديمقراطي فيه. واتضح ان الجيـــــــش الأمريكي لم يتلق تدريبات على طريقة تعامل ما بعد انتهاء العمليات العسكرية، مما أوقعه في ارتباك حقيقي، واشار صراحة الى العوز الكبير في منظومة التوجيه العسكرية الامريكية. في الواقع لقد مثل تعامل العسكريين على ارض الواقع خيبة امل كبيرة لدى العراقيين[76]. و لم يكن قرار اجتثاث البعث وحل الجيش عملاً ارتجالياً، لقد كان من ضمن الأهداف الأساسية للرؤية الأمريكية للعراق الجديد، ولم يكن ايضاً قراراً امريكياً خالصاً، بل كان تلبية لرغبة عراقية عارمة بضرورة اجتثاث هذا الحزب من العراق، بعد مسؤوليته عن كل ما حل بالعراق من ويلات وثبور. لهذا سارع الحاكم المدني للعراق باتخاذ قرار الحظر والاجتثاث بإصدار القرار رقم (1)؛ الذي عدّه بريمر الخطوة الاهم التي

اتخذها بصفته مديراً لسلطة الائتلاف، مفسرا هذه الخطوة بأنها الاهم في اقتلاع جذور الطغيان، ومعالجة اسبابه، واحلال نظام سياسي محله[77]. وان قرار حل الجيش العراقي، كان مسوغاً لانهيار الجيش أمام القوات الامريكية، وتلاشي الضباط والجنود، فمسار الحرب كما يرى بريمر قد ادى الى ان يترك المجندون ثكناتهم ويذهبوا الى أسرهم[78]. ولكن الحقيقة تذهب الى ان هذه الخطوة تم تداولها في كثير من الاجتماعات التي جمعت المعارضة العراقية بالإدارة الامريكية قبيل غزو العراق واحتلاله، وان هناك اطرافاً من المعارضة كانت متحمسة لفكره الحل، وتشكيل جيش عراقي اخر يكون على مقاسها. لهذا سرعان ما اعلنت سلطة الائتلاف المدنية برئاسة بريمر عن خطة طموحة بتشكيل جيش عراقي جديد يبدأ بفرقة كاملة قوامها 12000 جندي مدرب خلال عام واحد، وثلاث فرق بعد ذلك بعام [79].

في الواقع فإن الولايات المتحدة لم تكن جاهلة تماماً بحقيقة الثقافة السياسية للشعب العراقي، ولكنها كانت تراهن على قدرها في ضبط التحول الديمقراطي في العراق. ومنا هنا نرى أنّ الهدف الأساس للحملة الأمريكية في العراق لم يكن إحلال الديمقراطية، ونزع اسلحة الدمار الشامل منه، بقدر ما أنّ احتلال العراق كانت تقف وراءه حزمة من الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة. هذه الأهداف تجسد التشكل الحقيقي لعالم احادي الجانب تسعى الولايات المتحدة إلى التفرد به، والتحكم بمساراته ومدياته، وربط المراكز المهمة في العالم بالمصالح القومية الامريكية[80]. لقد ارتبط قرار الحرب على العراق مباشرة بالرغبة الامريكية في السيطرة على عدد من الدول في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 من سبتمبر، ان احتلال افغانستان في العام 2001م شجع محرضي الحرب في الإدارة الامريكية على التعجيل بتنفيذ السياسية الأمريكية تجاه العراق التي حددها قانون تحرير العراق في العام 1998م.[81] والإسراع بتنفيذ الاجراء الأخير منه، والمتمثل باستخدام القوة العسكرية لتغيير النظام. والحقيقة أنّ الولايات المتحدة لم تكن لتعبئ بما ستؤول إليه الأمور في ظل عدم بذل جهد كاف للتفكير بتفاصيل ما سيحدث وما سيترتب على الاحتلال من تداعيات[82]. واحدة من أسباب تمزق الامة العربية، ومعاناة الفلسطينيين من الاحتلال الاسرائيلي، وسياساته المدعومة بشكل مطلق من قبل كل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، سواء كانت جمهورية او ديمقراطية[1].

المبحث الثاني

واقع المسار الديمقراطي طبقاً للرؤية الأمريكية

بعد ان بينا الرؤية الأمريكية للعراق، أصبح من الأهمية بمكان قراءة مسار تحويل النظرية إلى واقع، فالعبرة دائما في التطبيق، ولا قيمة للشعار ان كان مفرغاً من المضمون، أو ان المضمون انحرف عن مسار العنوان الرئيس للشعار. والولايات المتحدة جعلت الديمقراطية قضية أساسية في سياستها الخارجية، وهدف يجب نشرة بكل الوسائل المتاحة. فجاء هذا المبحث في مطلبين الاول: الفرضية الامريكية والواقع، والثاني ولادة الحكومة العراقية طبقا للرؤية الامريكية

المطلب الأول: الفرضية الامريكية والواقع

لقد سعت الإدارة الامريكية الى اتخاذ مجموعة من الخطوات المهمة في طريق وضع الأسس القانونية والسياسية لبناء عراق ديمقراطي يكون نموذجاً يحتذى به في كل المنطقة العربية. ومن اجل تحقيق هذه الخطوات خولت السيد بريمر بالشروع باتخاذ مجموعة من القرارات الادارية بموجب "سلطة الائتلاف المدنية" التي كان يديرها. وكانت الخطوة الأهم قد تمثلت بنظرية "المحاصصات الطائفية" بوصفها ابتكاراً امريكياً فريداً يلائم الوضع العراقي. أما فيما يخص الديمقراطية ،رأى الأمريكيون من غير شك الديمقراطية في العراق ستكون مختلفة عنها

في اوروبا وامريكا ، وهم بحاجة الى مزيداً من الوقت لتصميم نظام سياسي يتناسب والخصوصية العراقية. وهذا ما كان يردده بريمر دائما . وفي احداها قال لكولن باول وزير الخارجية الامريكي في تلك المدة قولاً فضفاضاً: ان الشريعة يمكن ان توجد جنباً الى جنب مع الديمقراطية كما هو الحال في قطر على سبيل المثال، مادامت الشريعة تقتصر على القضايا الأسرية. وبموجب هذا التصور يمكن ان نضع دستوراً خلال عام وان تجري انتخابات ديمقراطية الى حد ما برغم محدودية المدة الزمنية المقترحة[83]. لقد بنت الادارة الامريكية جزءاً كبيراً من استراتيجيتها لعراق ما بعد التغيير على فرضية مفادها" وجود تهميش كبير لكثير من مكونات المجتمع العراقي في الحياة السياسية والحكم، ولابد من وضع قاعدة تعكس حجم المكونات العددي". وبدا جلياً ان الادارة الأمريكية قد تأثرت الى حد كبيرة بطروحات بعض السياسيين العراقيين في المعارضة الذين ركزوا على هذه النقطة تحديداً؛ لتضعها واشنطن ضمن الاهداف الرئيسة لعملية التغيير[84].

ان التجسيد الحي لهذه الفرضية اتضحت في الطريقة التي ابتكرتها سلطة الائتلاف المؤقتة في تشكيل مجلس الحكم. إذ أصر الحاكم الامريكي على تطبيق ما عرف لاحقا بـ" المحاصصة الطائفية "، التي أسست للطائفية السياسية في العراق بشكل رسمي، واصحبت فيما بعد واحدة من معوقات التحول الديمقراطي في العراق. وقد أسس بريمر مجلس الحكم وفق قناعته هذه، وبموجب قاعدته المبتكرة ليكون التمثيل الطائفي والقومي على النحو التالي: (الشيعة) يمثلون 50% 13 ولهم مقعد من أصل 25 مقعد ، و(العرب السنة والكورد) يمثلان40% لكل منهما 5 مقاعد ، ومقعد واحد للأقليات[85]. ولو كان للإدارة الأمريكية نية صادقة لكان بإمكانها اعتماد التمثيل القائم على أساس المحافظات، أو اعتماد نظام المدن الكبيرة، والريف، والعشائر الكبرى، والنقابات العمالية أو المهنية [86]. ومن هنا صار الحديث في الاروقة السياسة حديث طوائف ومكونات وعرقيات، وابتعد عن كونه حديثا وطنياً، وذهب كل فريق الى تشديد مطالبه الفئوية على حساب المصلحة الوطنية ظنا ان هذه المرحلة هي مرحلة تعزيز المطالب والحقوق الفرعية، ونسي هذا الفريق او ذاك انه ينساق بشكل طوعي الى ترسيخ قاعدة المحاصصة الطائفية، والتي لاتعني بحال من الاحوال انها ديمقراطية توافقية كما حاول الامريكيون ان يوهموا الاطراف السياسية في العراق، أو يوهموا انفسهم قبل غيرهم بأنهم يمضون في مسار التحول الديمقراطي، ونقل العراق من الشمولية الى الديمقراطية.

حتى ولو سلمنا بان مجلس الحكم كان الخيار الأسلم بالنسبة للعراقيين لإدارة الاختلاف، وتطمين المخاوف مالتي كان يصرح بها بعض من الأطراف، فإن0 بهذا المعنى لا يتمتع بسلطة تمثيلية او تنفيذية او بشخصية قانونية مستقلة او اهلية تعطيه حق ممارسة السيادة، لأنه كان مجلسا تحت حكم الاحتلال. ومن جانبها بقيت سلطات الاحتلال تنظر الى مجلس الحكم على انه مجلس مؤقت وواجهة يمرر من خلاله مواقفها وقراراته، ولطالما كانت تنتقص من شرعيته لحين انتخاب حكومة تمثيلة يختارها الشعب العراقي.

وشرعت القوى الوطنية تحت رعاية سلطة الاحتلال بحوار سياسي موسع كخطوة ضرورية في الانتقال الى التحول الديمقراطي و أصدر مجلس الحكم العراقي في (16/ت2003/2) بياناً صحفياً بشأن التحول السياسي في العراق محدداً فيه بعض النقاط الاساسية التي تبدأ من صياغة قانون لإدارة الدولة العراقية للحقبة الانتقالية، واحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية، والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وادخال درجة من اللامركزية في إدارة المحافظات واقرار مبدأ السيطرة المدنية على الاجهزة العسكرية، واقامة نظام فيدرالي ديمقراطي تعددي موحد يحترم الهوية الإسلامية الأكثرية الشعب العراقي، مع ضمان حقوق الأديان والطوائف الاخرى، وفي النهاية أكد البيان على ضرورة اقرار دستور دائم، وتحويل السلطة الى حكومة منتخبة على وفق أحكام الدستور الدائم، ولم يغفل البيان ضرورة فتح باب الحوار بين جميع القوى لسياسية والاجتماعية والدينية ولعموم المواطنين[87].

وفي شباط 2004، وصل المبعوث الخاص للأمم المتحدة (الأخضر الإبراهيمي) إلى العراق للمساهمة في حل مشكلة كتابة الدستور، واتفق مع جميع الاطراف على إلغاء فكرة الانتخابات بدعوى عدم ملائمة الظروف لإجرائها الانتخابات، وعليه وافق الجميع على تشكيل حكومة انتقالية قصيرة الامد، يتم اختيارها من قبل الامم المتحدة، مع تحديد دورها كحكومة انتقالية مرحلية تعمل بدءاً من انتقال السلطة في 30/حزيران/2004، حتى انتخابات كانون الثاني 2005[88]. اما الخلافات بين اعضاء مجلس الحكم الانتقالي فكانت تتمثل في نظرتهم الى العديد من القضايا مثل دور الاسلام، وحقوق المرأة، ودور الجيش العراقي، وتوزيع الثروة وغيرها من القضايا. كان واضحاً ان مكونات الشعب العراقي لا تشترك برؤية جماعية تجاه الدولة العراقية، فكان (الشيعة) يريدون دولة اسلامية تحافظ على حقوقهم ، والكورد يشددون على نظام فيدرالي يمنحهم قدرا اكبر من الاستقلال الذاتي؛ اذ ان النظام الفيدرالي سيمنحهم السيطرة على الكثير من المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في حياتهم. اما العرب العلمانيون فكانوا يريدون بلداً موحداً مع منح بعض السلطات الى محافظات محددة جغرافياً وليس على أسس عرقية، اما (العرب السنة) فكانوا يريدون بشكل عام عراقاً مركزياً موحداً. وفي النهاية نجحت ضغوط (بريمر) في الحصول على موافقة مجلس الحكم الانتقالي على قانون إدارة الدولة العراقية الانتقالي في (8/آذار/2004)[89].ووصف قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في المادة (الثالثة) نظام الحكم في العراق بأنه ديمقراطي تعددي فيدرالي، كما تضمن القانون مبادئ لنظام حكم ديمقراطي، إذ نص في المادة(الرابعة) منه على أنّ (نظام الحكم في العراق جمهوري، اتحادي (فيدرالي)، ديمقراطي تعددي...)[90].

ومع اهمية ما تم اقراره من الناحية السياسية والقانونية، بل وحتى من الناحية التاريخية تبقى العملية برمتها غير ناضجة وأسست على عجالة وبخطيئة سياسية فادحة هي قاعدة المحاصصة المكوناتية . فضلا عن ذلك فقد أحتوى هذا القانون أيضاً على العديد من الفقرات التي تتناقض مع مبادئ الديمقراطية[91]. وبعد اكتمال قانون، ادارة الدولة في 2004/3/8، وتصديقه من اعضاء مجلس الحكم، نصت المادة (2) في الفقرتين (أ و ب) وحددت مدة المرحلة الانتقالية بـ "المرحلة التي تبدأ في 30/حزيران/2004 حتى تشكيل حكومة عراقية منتخبة بموجب دستور دائم، كما ينص عليه هذا القانون وذلك في موعد أقصاه (31/ك1/2005) إلا في حالة تطبيق المادة (61) من هذا القانون". اما الفقرة (ب) فقد حددت طبيعة المرحلة الانتقالية، والتي تتألف من مرحلتين، الاولى تبدأ بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة كاملة تتولى السلطة في 30/حزيران/2004، والثانية تبدأ بعد تأليف الحكومة العراقية الانتقالية، والتي تتم بعد إجراء الانتخابات للجمعية الوطنية، وتنتهي عند تأليف حكومة عراقية على وفق دستور دائم[92].

وتنفيذاً لما جاء به قانون إدارة الدولة تم تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة (أياد علاوي) في (31/أيار/2004) والتي جاءت بعد مشاورات موسعة ومكثفة بين أعضاء مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة، وشاركت فيها الأمم المتحدة ممثلة بـ (الاخضر الإبراهيمي)[93] وتم في (28/حزيران/2004) حل سلطة الائتلاف المؤقتة ونقلت السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة (اياد علاوي)، وقد عملت هذه الحكومة مع سلطة الاحتلال بموجب قرار مجلس الأمن رقم (1546) الصادر في 2004/6/8، والذي منح سلطة الاحتلال حرية اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة للمساهمة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق. فضلاً عن ذلك جاء القرار لينهي الاحتلال قانونياً وليس فعلياً، ونص على تأكيد إقرار الجدول الزمني المقترح للانتقال السياسي للحكم الديمقراطي وتحديد سقف زمني محدد للعملية الانتخابية، وبناء نظام سياسي قائم على العملية الانتخابية فقط[95].

المطلب الثاني: ولادة الحكومة العراقية طبقا للرؤية الامريكية

وفي الخطوة الثانية للتحول الديمقراطية طبقا للرؤية الامريكية تشكل في (1/أيلول/2004) المجلس الوطني العراقي المؤقت، وكان تشكيل هذا المجلس تنفيذاً لما جاء في ملحق قانون إدارة الدولة الانتقالي، إذ جاء في القسم (3) "يتم تشكيل واختيار اعضاء المجلس الوطني المؤقت..." وكانت مهمة المجلس هي تقديم المشورة للمجلس الرئاسي ومجلس الوزراء، وكان يمتلك سلطة مراقبة القوانين وتنفيذها، ومتابعة أعمال الهيئات التنفيذية وتعيين أعضاء المجلس الرئاسي، وكان له حق استجواب رئيس مجلس الوزراء وأعضائه، وكان للمجلس حق نقض الأوامر التنفيذية بأكثرية ثلثي الأصوات، فضلا عن إلى حقه في صلاحية التصديق على الميزانية الوطنية للعراق لعام 2005 [96].

لقد سعت الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة (أياد علاوي) إلى إقامة نظام ديمقراطي دستوري يكرس وحدة العراق أرضاً وشعباً ويصون سيادة البلاد، ويقوم على أساس التعددية الفكرية والسياسية، ويضمن التداول السلمي للسلطة، وعدّ الشعب المصدر الأساس لشرعية الحكم. وتأكيد مبدأ الفصل بين السلطات، ومنح الحقوق والحريات لجميع المواطنين، فضلاً عن المساواة بين الرجل والمرأة، وإعطاء الحقوق السياسية والاجتماعية للمرأة[97]، إذ تم منح (6) حقائب وزارية للمرأة في عهد الحكومة العراقية المؤقتة[98]. ويمكن القول ان عهد الحكومة المؤقتة تعزز فيها مسار التحول للديمقراطية، اذ دعمت الحكومة تشجيع المشاركة السياسية ، والحريات السياسية للأحزاب والصحافة، والمشاركة في عملية اتخاذ القرار على المستوى المحلي، واستُحدثت بعض الوزارات التي أسهمت في إرساء مفاهيم الديمقراطية في العراق، مثل وزارة خاصة للنهوض بواقع مؤسسات المجتمع المدني، ووزارة خاصة بشؤون المرأة، فضلاً عن تأسيس مركز دعم المؤسسات غير الحكومية وتشجيع المواطنين على تفعيلها، وإرساء قواعد ثابتة تتماشى مع التطورات الديمقراطية التي شهدها العراق، وضمان الحكومة لمبدأ استقلال القضاء بشكل تام[99]. وبعد مرور تسعة أشهر على تشكيل الحكومة الوطنية الانتقالية، أجريت أولى الانتخابات للجمعية الوطنية العراقية في (30/ك2/2005)، بناءً على الملاحق التي صدرت عن قانون ادارة الدولة الانتقالي، وهما ملحق رقم (97) لسنة (2004) الخاص بقانون الاحزاب، وملحق رقم (96) لنفس السنة الخاص بقانون الانتخابات، والذي أكد الأخير عن قيام الشعب العراقي باختيار حكومته عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، وبالاقتراع العام السري والمباشر والشامل للشعب العراقي، وعلى عدّ العراق منطقة انتخابية واحدة، واعتماد مبدأ التمثيل النسبي التقريبي كنظام انتخابي للعراق، معتمداً على مبدأ التصويت بالقائمة المغلقة، وعلى وفق لقانون مجلس الحكم المرقم (87) لسنة 2004[100]. ومن الجدير بالذكر أن قانون الانتخابات العراقي واجه انتقادات وتحفظات عديدة، لعل أولها وأبرزها أن هذا القانون تم وُضع من قبل المحتل وليس من العراقيين. فضلاً عن اعتماد القانون على النظام القائمة المغلقة وهي طريقة بعيدة جدا عن روح الديمقراطية، لأنها لا تكفل للناخب حريته في اختيار ممثليه. ومهما كانت الدوافع وراء اعتماد هذا النظام الانتخابي سواء كانت حزبية عراقية ام أمريكية، فأنه ينبغي التحرر من فكرته المغلقة سواء كانت على صعيد القوائم ام على صعيد السياسات اليومية والمستقبلية[101].

ومن الملاحظ هنا ان سلطة الاحتلال المدنية كانت تولي اهتماما للجوانب الشكلية، ولم تكن لتعتني بجوهر الديمقراطية، وعمليات التحول المجتمعي الحقيقي التي يتطلب احداثها مع كل عملية اجرائية تقوم على اساس الديمقراطية. ومع هذا يمكن القول ان انتخابات (30/ك2/2005) شكلت نهضة حقيقية من ماضي العراق الدكتاتوري، إذ اظهرت الانتخابات العراقية لأول مرة لتعبر عن الارادة العراقية في التغيير وان كانت بشكل نسبي، لأن السيادة الوطنية لازالت منقوصة بفعل وجود الاحتلال[102].

ولكن هل استطاعت الانتخابات ان تدعم التحول الديمقراطي، وفي ان تحول الصراع السياسي من صراع عامودي له علاقة بالدين والطائفة والاقلية إلى صراع أفقي عابر لتلك الكيانات الثنائية الاخرى والنقابات

ومؤسسات المجتمع المدني، وجعل مسرح الصراع ليس في عمق المجتمع بل في المؤسسات السياسية مثل البرلمان[103].

ان المشكلة الأساسية التي واجهت التحول الديمقراطي تكمن اساساً في عدم ادراك ما سترتب من نتائج سياسية ومجتمعية على مأسسة الاختلال. فقد تصور سلطة الاحتلال ان العراق ستحول الى واحة للديمقراطية والسلام بمجرد الزام الاطراف العراقية بخارطة الاستحقاقات السياسية التي صممتها هذه السلطة بصرف النظر عن طبيعة الحاضنة المجتمعية في العراق. ان الانتخابات التي اجريت في (30/ك2/2005) أدت إلى افراز كثير من السلبيات على العملية السياسية. إذ انها كرست عدم التوازن الاثني والطائفي، وذلك ببروز كتلتين نافذتين، هما الكتلة الإسلامية (الشيعية) والكتلة (الكردية) ومقاطعة (العرب السنة) لها. ولا يجب ان نستبعد الحقيقية التي مفادها ان الانتخابات وان كانت الخطوة الاساسية للتحول الديمقراطي، الا انها ليست الخطوة الوحيدة والكاملة، فهي تحتاج لخطوات اخرى مثل المشاورات واللقاءات والاجتماعات والمصالحة الوطنية، ومجموعة من الحوامل الفكرية والقانونية والسياسية والاقتصادية .

وعلى ضوء الانتخابات تم الاعلان في (2005/4/28) عن تشكيل حكومة انتقالية برئاسة (إبراهيم الجعفري)، ونالت الحكومة ثقة الجمعية الوطنية المشكلة على وفق انتخابات (30/ك2/2005) بأكثرية (180) صوت من مجموع الحضور البالغ (185) نائب، أي بغياب (90) نائبا من اصل (275)[104]. وبموجب قانون إدارة الدولة الانتقالي، فإنّ حكومة الجعفري هي حكومة انتقالية، مهمتها إعداد مشروع دستور دائم، يعرض للاستفتاء الشعبي، وبعد ذلك تُجرى انتخابات جديدة للجمعية الوطنية، والتي تتولى بدورها تشكيل حكومة عراقية دائميه، تامة الصلاحيات، وبموجب الدستور الدائم[105]. وتسلمت الحكومة العراقية مهامها في (2005/5/3)، وطرحت الحكومة برنامجها السياسي، والذي شمل على العديد من النقاط التي تؤكد على مبادئ الحكم الديمقراطي، مثل تعزيز ثقة المواطن بالعملية السياسية والديمقراطية في العراق، تفعيل القضاء وتأكيد استقلاليته، تجسيد الوحدة الوطنية عن طريق التشكيل الحكومي الذي دخلت فيه مكونات الشعب كافة واعطاء ادوار متقدمة للمرأة العراقية في الحكومة وبنسبة متميزة (ضمت الحكومة الانتقالية 7 وزيرات)، الإصرار على انجاز العملية الانتخابية عن طريق تهيئة الأجواء المناسبة والآمنة، وأخيراً إرساء قواعد مبدأ الفصل بين السلطات، والتقيد بها[106].

وأصبحت من أولى مهمات الحكومة الانتقالية هي كتابة الدستور العراقي الدائم، وتنفيذاً لهذه المهمة؛ شكلت الجمعية الوطنية المنتخبة في (2005/5/10) لجنة كتابة الدستور، والتي تكونت من (55) عضواً في البداية من غير تمثيل العرب السنة. ولكن بعد ضغوط مورست من قبل الإدارة الامريكية لإضفاء نوع من الشرعية على الدستور القادم زِيْدَ عدد اعضاء السنة الى اللجنة لتكون (71) في (16/حزيران/2005)[107]. وعقدت لجنة كتابة الدستور العديد من الاجتماعات واللقاءات الموسعة والمكثفة من أجل الوصول إلى صيغة لدستور عراقي يرضي جميع الاطراف، ومع انه تم على كتابة الدستور بالتوافق، والمشاركة الشاملة لجميع مكونات المجتمع العراقي، إلا أن كتابة هذا الدستور صيغت بقرارات الكتلتين الأساسيتين في العمل السياسي (الشيعية والكوردية) وأفكارهما. مما أدى إلى خلق أزمات وإشكالات كبيرة في مرحلة كتابته، الأمر الذي دفع الإدارة الامريكية إلى التدخل لحل هذه الإشكالات من خلال سفيرها في العراق (زلماي خليل زاد) الذي أدرك صعوبة التوفيق بين الاطراف العراقية، اذ عدَّ نفسه انه كان يتعامل مع عملية وضع الدستور ليس كممارسة لمبدأ "بناء الدولة"، بل كمفاوضات لإنجاز معاهدة سلام ثلاثية الأطراف[108].

ومع وجود المصاعب والتباينات في الآراء ووجهات النظر، تأخرت عملية تسليم مسودة الدستور عن الموعد المقرر في قانون إدارة الدولة، وهو (15/آب/2005). فالتجأت الجمعية إلى تعديل قانون ادارة الدولة الانتقالي، لتقديم عملية إكمال الدستور حتى (22/آب/2005)، الا انه حتى يوم تقديم المسودة لم تكن النسخة قد اكتملت نتيجة

الخلافات بين الأطراف الثلاثة (الشيعة والسنة والكورد) حول العديد من القضايا مثل، الفيدرالية، توزيع الموارد، علاقة الدين بالدولة، ووضع مدينة كركوك، وهوية العراق العربية[109].

وبعد توصل جميع الأطراف العراقية إلى مساومات مقبولة عُرض الدستور بعد كتابته للاستفتاء الشعبي في (2005/10/15) وكانت نسبة التصويت بنعم للدستور (78%). وبهذا عدَ الدستور العراقي الدائم أول وثيقة دستورية تصاغ على يد جمعية وطنية منتخبة، وقد اكتسبت قضية صياغة دستور دائم للعراق من قبل الجمعية الوطنية أهمية ضرورية في تلك المرحلة، اذ ان الدستور سيحدد شكل الدولة العراقية، ونظام الحكم فيها، وسيثبت حقوق المواطن والشعب والعلاقة بين الشعب والدولة، فضلاً عن أنّ عملية صياغة الدستور قدمت فرصة لبلورة رؤية وطنية موحدة لمستقبل البلاد. إذ إن عملية كتابة الدستور والاستفتاء عليه تحتاج إلى تفاعل ودعم من مختلف مكونات الشعب العراقي، لكي يصبح الدستور مجسداً للهوية الوطنية لجميع المواطنين[110].

لقد انتعشت في مرحلة صياغة الدستور العراقي والإعداد للانتخابات، حركة مدنية وشعبية واسعة، أقيم خلالها العشرات من الندوات والحلقات النقاشية على صفحات الصحف والمجلات، وشهدت كذلك حركة واسعة لتداول المطبوعات والمنشورات المختلفة والتي تخص الدستور وعملية الانتخابات وكل ما يتصل بعمل مؤسسات المجتمع المدني عبرت عن توق ولهف جماهيري في الانخراط بعملية مشاركة واسعة وبعث ثقافة ديمقراطية تقوم على الحوار والمشاركة وتقبل تعدد الآراء. وتضمن الدستور العراقي الدائم العديد من المبادئ الأساسية لنظام حكم ديمقراطي، إذ وصفت المادة (1) منه طبيعة نظام الحكم "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي،..." [111]. الا إنه بالرغم من أنّ الدستور العراقي قد وصف نظام الحكم بأنه ديمقراطي، لم يذكر الدستور نوع الديمقراطية المتوخاة في العراق، اذ وصفت ديباجة الدستور بأن الهدف هو نحو الديمقراطية الكاملة، وان وصف نظام الحكم بأنه "نظام الحكم جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي اتحادي" يتعارض مع الرؤية النقيضة التي تريد أن يكون الدستور ذا طابع إسلامي ديني. وبالتالي عاشت اللجنة تحت ضغط صراع حاد بين رؤيتين متناقضتين الى حد كبير، الأولى تريد أنْ يكون الدستور محكوما بالرؤية الدينية الإسلامية، والأخرى تريد له أنْ يكون دستورا ليبراليا مدنيا ، يحترم الأديان ولا يكون تحت سيطرة المحافظين الدينيين التقليدين، وظلت الادارة الامريكية تتأرجح بين الرؤيتين ولا هم لها سواء الانتهاء من التوقيتات الزمنية[112].

المبحث الثالث

اخطاء بناء الديمقراطية

قسم هذا المبحث الى مطلبين ايضا، تناول الاول تخريب الدولة ومأسسة الطائفية، وتابع الثاني امكانية تطبيق الديمقراطية في مجتمع نام مثل المجتمع العراقي، وجاء تحت عنوان المطلب الثاني: النموذج الجاهز-فرض الديمقراطية .

المطلب الاول : تخريب الدولة ومأسسة الطائفية

في الواقع لم تكن مواقف العراقيين جميعهم موحدة إزاء الاحتلال الأمريكي، ولا يمكن بحال من الأحوال ان كل العراقيين كانوا رافضين للوجود الأمريكي. فـ(الشيعة) على سبيل المثال لم يكونوا موحدين إزاء هذه المسألة، فالقوى التي تعاونت مع الادارة الامريكية لتغيير النظام كحزب الدعوة والمجلس الأعلى وغيرهما كانت مؤيدة للوجود الأمريكي بعدّهِ وجوداً ضامناً لبناء عراق جديد يكون فيه الشيعة هم الأكثرية، والماسكين بمفاتيح القوة في العراق. المرجعية الدينية كانت متحفظة لهذا الوجود، ولكنها لم تعلن هذا الرفض علناً، برغم المناشدات الكثيرة لها بإعلان إنهاء الوجود الامريكي أو الجهاد ضده. التيار الصدري بذراعه المسلح كان رافضاً لهذا الوجود، وداعيا الى الجهاد ضده، على الرغم انه لم يقف بالضد من العملية السياسية[113]. والقوى السياسية الكردية الوحيدة التي كانت متماهية إلى حد كبير مع الوجود الامريكي، لإيمان هذه القوى إن الحلم الكردي والمطالب الكردية لا يمكن لها أنْ تتحقق مالم تكن لديهم قوة مساندة، ولا أفضل من قوة مطلقة بيدها مفاتيح كل العالم ومنظماته الدولية. لذا اعتمد نجاح الكورد في تجربتهم في كردستان اساسا على نجاح الجهود الامريكية في ايجاد عراق ديمقراطي تعددي [114]. والعرب السنة كانوا في العموم رافضين للوجود الأمريكي؛ لأنه اقتلع دولة كانوا هم من يتحكم بمصادر قوتها، وثقافتهم السياسية تتماهى مع الدولة المركزية، والثقافة العلمانية، كما ان قرارات سلطة الائتلاف عمدت الى تجريدهم من كل سلطات اخرى، بقرار اجتثاث البعث وحل الجيش العراقي، الذين كانوا يشكلون نسبة كبيرة في تمثيل هاتين المؤسستين الضخمتين. وطبقا لهذا الواقع لم يجد(العرب سنة)العراق في غالبيتهم بدا من الانخراط بأعمال سياسية وعسكرية مقاومة للسياسة الامريكية في العراق، وللوجود العسكري لها. وشرعت في تنظيم نفسها في فصائل مقاومة للوجود الامريكي، ووقفت بالضد من التحول الديمقراطي، وهددت باستهداف المشاركين في العملية السياسية[115]. غير ان هذه الحقيقة لا تختزل مشهد كل السنة في العراق فهناك من قبل بالوجود الامريكي وانخرط في العملية السياسية ، واخرى تعايشت مع الوجود الامريكي بعده واقعا مفروضاً ولا مناص من التفاعل والتعاطي مع سياساته، واهم القوى الواقعية هي الحزب الاسلامي العراقي الذي اشترك في كل التشكيلات السياسة منذ مجلس الحكم وما بعده[116].

إن انفراد السلطة المدنية للاحتلال باتخاذ القرارات المصيرية لم تكن له تداعيات محمودة، وكانت له الكثير من التداعيات السلبية التي انعكست على الوحدة الوطنية، والسلام الاهلي. فلم تبذل سلطة الاحتلال كثيراً من الجهود لوقف اعمال التهجير والقتل والتفجيرات الارهابية اليومية في العراق؛ والتي ادخلته في نفق مظلم وكاد ان ينزلق الى حرب أهلية شاملة في العام 2006. ولم يكن مفهوماً لماذا غضت سلطات الاحتلال النظر عن عمليات القتل اليومي للعراقيين على مختلف تكويناتهم الاجتماعية؟. وهل انها كانت ضالعة فعلاً في هذا التدهور الامني، بإتيانها بشركات أمنية تورطت بأعمال قتل لعراقيين، وإدارة عصابات، وفرق موت على الهوية لتمزيق هذا البلد. وسمحت بوجود مليشيات عسكرية تابعة لأحزاب تحكمت بالقرارات المصيرية بخصوص حاضره ومستقبله دون استشارة احد[117].

لقد سعت قوات الاحتلال الى بناء قاعدة اقتصادية لشركاتها وشركات متحالفة معها والشخصيات العراقية المتعاونة معها. وفسحت المجال لقوى محددة للسيطرة على مقاليد الأمور، وتوسيع قاعدة سيطرتها على ممتلكات الدولة، التي حولتها بعض الاحزاب الى مقرات لها، وقصور لزعمائها. ان توارث ممتلكات الدولة أسس لسياسة نهب ممنهجة لكل ما علاقة له بالدولة متذرعة بنزعات الانتقام من الدولة وكأنها هي النظام. ان هذه الاحزاب قد اسهمت في انهيـــــــــار الدولة، وتحطيم كل هياكلها من اجل زيادة نفوذها وتعاظم دورها في رسم مستقبل العراق الأمريكي الجديد[118]. وبالتالي اسهم الاحتلال بتخريب الدولة واطلاق العنان لمشاعر الكراهية ضدها، وتصوير الدولة على انها المسؤولة عن معاناة العراقيين. ان هذه السياسة الأمريكية كانت خطيئة كبرى اقترفتها امريكا، كما اقترفت غيرها من الخطايا الكبرى في كل العالم[119].

فهل يعقل ان الولايات المتحدة هذه الدولة الكبيرة لم تكن على علم بأهمية الحفاظ على الدولة العراقية، والفصل بينها وبين النظام السياسي. ان ما قامت به سلطة بريمر قصدية واضحة لتخريب اسس كل الدولة العراقية، وإقامة الدولة الهشة حسب نظريتها "الفوضى الخلاقة"؟. لقد عمدت الإدارة الامريكية قبل وبعد الاحتلال الى توظيف قدراتها الإعلامية للترويج لحملتها العسكرية والسياسية في العراق، وعملت على ابتزاز وسائل الاعلام العربية اما بالترغيب او بالترهيب بالضغط على حكوماتها. ان هذ الاسلوب يدلل على تناقص شرعية العمل الامريكي بالعراق، وانهيار مصداقيته العالمية وبالأخص على مستوى البلدان العربية، ومن هنا قوبلت الاجراءات الامريكية في العراق بمزيد من الشكوك والمخاوف من قبل الانظمة العربية، التي بقيت متحسسة ازاء النوايا الحقيقية للإدارة الامريكية في العراق ومن ثم في المنطقة[120].

لقد تفكك العقد الاجتماعي الذي يربط العراقيين بتفكك الدولة، وتراجعت قيم المواطنة وتصدعت الهوية الوطنية العراقية، وبدا الناس بالهروب الى هوياتهم الفرعية، واخذت تتشكل ثقافات فرعية تتناسب والتغيرات الكبيرة الحاصلة. فكل مكون بدأ ينظر الى الدولة العراقية ومكوناتها الاخرى بالمنظار الذي تضعه لها ثقافاته المحلية. ان انهيار العقد الاجتماعي جعل العراقيين يتخبطون في وحل الطائفية والعنصرية، ولم تستطع الحكومات العراقية ان تعيد بناء هذا العقد لعدم تمتعها بإرادة وطنية جادة، حيث كان تعصبها الى مذاهبها وقوماتها اكثر من تـــــعصبها للدولة العراقية الوطنية[121].

وبالتالي فإن مجموعة الاخفاقات الامريكية في الإدارة الصحيحة للعراق، وعدم اكتراثها بالتعديل على سياساتها رغم الانتقادات الشديدة لها، قد ادى الى بروز التناقضات الطائفية والمذهبية. ونتج عن ذلك مقاومة شرسة ضد الاحتلال[122]. انطلقت في مناطق عديدة من العراق لتؤدي الى نتائج انسانية واقتصادية كارثية بكل ما تحمله الكلمة من معنى. وبما يتعلق بموضوعنا أدت فيما ادت اليه الى اخفاق الولايات المتحدة في الادارة المدنية للعراق[123]. وارتباكها في كيفية التعاطي مع المتغيرات الشديدة التعقيد وبخاصة عزوف غالبية العراقيين عن سياساتها، وبروز مقاومة عسكرية قوية لها. لقد بحثت الادارة الامريكية عن مخرج لكثير من المعضلات التي نتجت عن سياساتها غير الكفؤة في ادارة الملف المدني في العراق، وراحت تتحدث عن جداول زمنية للانتقال السياسي وتسليم السيادة للعراقيين التي لم تكن لتعني اكثر من سيادة شكلية منقوصة بفعل بقاء الوجود العسكري والنفوذ السياسي في قرار بناء الدولة واطارها القانوني الدستوري ومسار العملية السياسة والاقتصادية في العراق. لقد حاولت الادارة الامريكية ان تضفي نوعا من الشرعية الدولية على اجراءاتها بخصوص العراق، وان تعجل بالمسار السياسي الذي كان من شانه ان يعجل من توسيع هامش الحرية لها، فيما اذا ما قررت انهاء وجودها العسكري او السياسي في العراق[124]. ولكن واقع الحال ورغم المسار الغني بالإنجازات على المستوى السياسي والقانوني الدستوري، الا ان الولايات المتحدة لم تكن موفقة تماماً في إدارة عملية التحول الديمقراطي، ليتضح فيما بعد ان اسس النظام السياسي الذي وضعته كان هشاً، ولم تكن بتلك الدراية والدقة لتراهن عليه بعد تخفيف قبضتها على مجمل الامور، وعلى الأقل القرار السيادي، الذي بقي الى فترات لاحقة يدار من خلالها مباشرة. ولم يكن للسيادة التي اعلنت عن نقلها للعراقيين من معنى عميق في ظل استمرار الاحتلال للعراق. أما قضية السيادة واحترامها من الجانب الأميركيّ، فقد كانت من أسوأ ما قدّم الأميركيون من صور عن احترام الدول وشعوبها وسيادتها الوطنية، بل وصل الأمر إلى قتل عشرات المدنيين بدم بارد من خلال شركات الأمن الخاصة[125].

وحتى بريمر لم يكن يؤمن بان اللبنة الاولى لهذا النظام السياسي المتمثل بـــ"مجلس الحكم" كان هو الصيغة المثلى . ولم يكن المجلس مؤهلاً لنقل السيادة إليه ثم إلى العراقيين، في المدة المحددة التي تم الاتفاق عليها مع الامم المتحدة. يقول بريمر" شددت ان علينا الايضاح بان هذا المسار البديل نحو السيادة غير مقبول بالنسبة الينا،

فمجلس الحكم لا يتمتع بتفويض لحكم العراق. وان اعضاءه أيا كانت مقدرتهم كأفراد، لا يتمتعون بتأييد كبير. وهم يفتقرون الى المصداقية لدى قطاعات واسعة من السكان"[126]. لقد كان مجلس الحكم وعاء غير محكم ، ومنحه السيادة قبل الدستور والانتخابات لم يكن يسخر من العملية الدستورية فحسب، وانما كان يخاطر بفشل تلك العملية ايضا. إذ ترك مجلس الحكم يفعل ما يشاء بتوجيه من سلطة بريمر فقط [127].

لقد كانت خارطة الطريق الامريكية تعول على قيام مجلس الحكم بعقد المؤتمر الدستوري ، لكن المشكلة التي واجهة الامريكيين هي السلطة الدينية المتمثلة بالمرجعيات الدينية في النجف. ولقد وضعت فتوى السيستاني الذي اصدرها بوجوب انتخاب اعضاء المؤتمر الدستوري الادارة الامريكية في زاوية ضيقة، ومثل اختبار حقيقي لمرونة سلطة الاحتلال ازاء المرجعية الدينية التي طالما اكدت على اهمية دورها، وحكمتها في التعاطي مع وجود المحتل[128]. وبالتالي ان فتوى السيستاني في الحقيقة هي من دفعت سلطة الائتلاف الى تبني فكرة وجود دستور مؤقت، فالأمريكيون لم يكونوا يحفلون مطلقا بالتأسيس لديمقراطية حقيقية في العراق[129].

ان الرؤية الامريكية أثبتت عدم نجاحها، وان تغييرا فوقيا للديمقراطية لم يكن ليعني تغييرا جوهريا في اعماق الثقافة المجتمعية للعراقيين، ولا يعني ابدا رضوخا تاما للرغبة الأمريكية في العراق، فالتغيير الفوقي مثل خطوة انهيار "دولة"، من الممكن ان يترتب عليه تجزء سياسي مدوي، خاصة في بلد متعدد الأعراق مثل العراق، وقد يقود الى (تقسيم العراق لاحقاً). فمثل هذا النهج سيقود حتما إلى تركز السلطة بيد قوى ومجموعات محلية متنافسة فيما بينها على السلطة. فعلى سبيل المثال ان انهيار الاتحاد السوفيتي ادى الى احتدام الصراع والعرقي ضمن مجموعة من العرقيات، قادت بالنتيجة الى تأسيس دول عديدة بتلاشي الاتحاد. ومنها جورجيا ومولدوفيا واذربيجان ، فيما اذنت التغييرات في ميزان القوى العرقية في يوغسلافية بسرعة انهيار هذا الدولة[130].

المطلب الثاني: النموذج الجاهز- فرض الديمقراطية

ان فرض الديمقراطية بالقوة عملية تنطوي على قدر كبير من الخطورة . فمن بين الانظمة الثمانية عشر التي تدخلت الولايات المتحدة لتغييرها بالقوة ، لا توجد سوى ثلاثة انظمة فقط تستحق صفة " الديمقراطية" وهي المانيا وايطاليا واليابان. ويرجع النجاح في عملية التحول الديمقراطي في هذه البلدان الى سببين اثنين ، اولهما انهما منيا بهزيمة كاملة، ثانيهما انهما لم يواجها خطر اندلاع حرب اهلية، وهما شرطان لا يتوافران في حالة العراق[131].

لقد وقعت الإدارة الأمريكية بمعضلة كبيرة لأنها أغفلت مجموعة من الاعتبارات، فلم ينتبه الامريكيون والبريطانيون إلى أن التوافق على قيمة الديمقراطية الانتخابية، لا يعني مساندة غالبية الشيعة للأساليب الديمقراطية العلمانية التي كان المنفيون العراقيون يزعموها، وأمل الأمريكيون ان يطبقوها عند استلامهم مقادير السلطة. كما وان الإسلاميين الشيعة لم يكونوا موحدين، فقد كان بينهم ثلاثة اتجاهات قوية، تتنافس فيما بينها لنيل الاعتراف والسلطة ضمن المجتمع الشيعي، كان الميدان الرئيسي للتزاحم هو درجة موالاة أي مجموعة او زعيم للأمريكيين او درجة معاداتهم لهم. وكان من الصعب التوفيق بين ارضاء الامريكيين والاحتفاظ بقيمة ان يكون مسلم صالح[132]. وبدا ان الولايات المتحدة متخبطة بسياساتها، بعد ان اكتشفت ان بناء الجيش العراقي هو عملية ليست سهلة، في ظل تصاعد عمليات المقاومة المسلحة عليهم. لقد بدأت الاستعانة بالشيوخ القبليين لكبح جماح السنة الرافضين للوجود الامريكي ولديمقراطية أمريكا. فعقود من الزمن وهم مرتبطون بالسلطة السياسية الشمولية كان كفيل بإدامة زخم الإعمال العسكرية ضد الأمريكيين لسلبهم السلطة ومنحها لغيرهم[133].

لقد ادركت القوات الامريكية صعوبة ان لم يكن استحالة اخماد المقاومة المسلحة بالقوة العسكرية فقط. لذلك عمدت الى تأسيس قوات عشائرية متحالفة لها تحت عنوان مقاتلة "القاعدة"، وسميت هذه القوات "بالصحوات" التي كان لها دور كبير في احتواء المقاومة السنية[134]. ان قراءة دقيقة لهذا التخبط الامريكي يدلل بما لا يقبل الشك، ان السياسيين والمستشارين الأمريكيين لم يكونوا على اطلاع أبداً على الثقافة والتاريخ العربيّ والإسلامي عامة والعراقيّ خاصة، بل كانوا يقرأون بدلاً عن ذلك كتباً عن إعادة إعمار اليابان وألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية، وكان عدد الذين يتحدثون العربية في سلطة الائتلاف قليلاً جداً، وحتى بعد مرور ثلاثة اعوام ونصف من الاحتلال الأميركيّ للعراق كان (6) فقط من أعضاء السفارة الأميركية في بغداد والبالغ عددهم (1000) موظف عام 2007 يتحدثون اللغة العربية، في وقت كانت الولايات المتحدة تواجه مشكلات كبيرة جداً في العراق[135]. إن الولايات المتحدة الأميركية لم تكن تملك استراتيجية للخروج من العراق بعد احتلاله عقب 2003/4/9، وبدلاً عن إيجاد حلول للمشكلات العراقية أراد بعض صُنَّاع القرار في الولايات المتحدة الأميركية تعميق هذه المشكلات إلى الحد الذي دفع مجلس الشيوخ الأميركيّ في 2007/9/26 إلى تبني قرار غير مُلزم تقدّم به رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركيّ آنذاك (جوزيف بايدن)، ونائب الرئيس الأميركيّ الحالي عقب انتخابات 2009 الرئاسية، يتضمن هذا القرار تقسيم العراق إلى ثلاث فيدراليات: (كوردية، وسنية، وشيعية) مع قدر كبير من الحرية، وبقاء الحكومة المركزية في بغداد للقيام ببعض المهمات مثل حماية الحدود، وتقسيم عائدات النفط[136].

لقد سمحت القوات الأجنبية خلال وجودها في العراق منذ 2003/4/9، بعمليات التسلل من الحدود حيث باتت هذه الحدود غير مُسيطَر عليها، ولم تكن هناك أيّ خطة مُعَدّة سلفاً لحماية حدود العراق من التسلّل الخارجيّ الذي ترك آثاراً سلبية على الوضع الأمنيّ فيه [137]، ويبدو أن عدم حماية الحدود كان أمراً مخطَّطاً له في السياسة الأميركية؛ إذ أصبح العراق - كما قال الرئيس الأميركيّ (جورج بوش) -: "الجبهة المركزية في الحرب على الإرهاب"[138]. ان صورة الديمقراطية الأميركية التي عاشها العراقيون هي مزيج من عدم احترام السيادة العراقية ونفوذ الشركات الأمنية المدمِّرة في العراق. فقد وقف الأميركيون ضد إعادة ترشيح (إبراهيم الجعفري) لتولي رئاسة الوزراء عقب إقرار الدستور وإجراء الانتخابات النيابية ، على الرغم من أن الجعفري جاء عن طريق قائمة حصلت على أعلى الأصوات، كما إنه فاز في انتخابات داخلية لقائمته (الائتلاف الوطنيّ العراقيّ)، إلا أن الأميركيين وحلفاءهم البريطانيين رفضوا ذلك، وأعطوا للعراقيين صورة مفادها أن الانتخابات ليست هي الفيصل دائماً في العمل الديمقراطيّ، وإن فرض القويّ لرأيه هو العامل الحاسم وهذا درس خاطئ في الديمقراطية[139]. لقد خلق الوجود العسكريّ الأميركيّ في العراق جوا إقليميا متوتراً، وهذا ما أكّدته وزيرة الخارجية الأميركية الأسبق (مادلين أولبرايت)، إذ إنها تعتقد أن أطرافا إقليمية عدة يمكن أن تتدخّل في الشأن السياسيّ العراقيّ إذا ما رأت أن مصالحها قد تتضرر، أو إنها ستدافع عن توجّهات دينية ومذهبية في العراق دون أخرى؛ ومن ثم سيخلق جواً من التشنج والعنف الطائفيّ، وهذا ما عاشه العراق منذ 2003/4/9، وحتى يومنا هذا، فالوجود العسكري الأميركيّ كان عاملاً مُثيراً للنزعات الطائفية، حيث أنه ألقى بظلاله الثقيلة على بناء الدولة؛ بسبب التدخّل الإقليمي[140].

واوجد ايضا ظاهرة عدم الثقة في المنطقة، خصوصاً بسبب وجود أنظمة محيطة بالعراق، لها عداء مستحكم مع الولايات المتحدة، وجاءت تصريحات كبار المسؤولين الأميركيين حول أن العراق لن يكون المحطة النهائية للقوة العسكرية الأميركية الضاربة، بل إنه سيكون البداية لإسقاط أنظمة أخرى في المنطقة؛ مما جعل هذه الأنظمة المهدَّدة تمارس كل أشكال العرقلة لبناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق؛ حتى يسقط الأنموذج العراقي؛ فيسقط مشروع أميركا لنشر الديمقراطية في المنطقة[141].

ان هذا الواقع دفع العديد من الدول الاقليمية الى محاولة افشال التجربة الامريكية في العراق خشية من ان ينتقل اليها التغيير. فاصبح الدور الإقليميّ في تجربة العراق دورا سلبياً مخرباً. خاصة مع توفر ادلة كثيرة الى دعم بعض دول الجوار وتسهيلها العمليات الإرهابية في العراق، والتي استهدفت مؤسسات الدولة والمواطنين الأبرياء؛ للقضاء على التجربة العراقية لبناء دولة المواطنة والقانون. إن إيران كانت ولازالت –رغم التنسيق بينهما - من أكثر الدول اهتماماً وقلقاً من الوجود العسكريّ الأميركيّ في العراق، هذا البلد الذي له مع العراق أكثر من (1400) كم من الحدود المشتركة، وحين أرادت الولايات المتحدة غزو العراق أعلنت إيران في البداية أنها على الحياد، وأنها لن تقف لا مع الولايات المتحدة ولا مع نظام صدام حسين، لكن موقفها في الحقيقة لم يكن حيادياً، بل هناك الكثير من التصريحات لمسؤولين ايرانيين اكدوا فيها على مساعدة ايران لأمريكا في احتلالها العراق، ومن قبلها افغانستان، على الرغم من رفضها المتكرر للوجود الامريكي بشكل رسمي، فهي تعتقد إن المحتل مُعتدٍ مُدان، وإن الشعب المقاوم مُحِق ومظلوم، وإن دعمنا المعنويّ والسياسيّ لكل شعب مظلوم مُعتدى عليه هو سبيلنا الذي لا نحيد عنه[142].

لقد حاولت ايران ان تلعب دورين في آن واحد، الأول مساندة الامريكيين في حربهم على النظام، والثاني تقديم العون لفصائل المقاومة الشيعية وغيرها لعرقة المشروع الامريكي في العراق، ومواجهة الاحتلال، ولكن لم يكن العراقيون الشيعة يريدون مواجهة الاحتلال عن طريق القوة، وإن لجأ بعضهم إلى ذلك، لذا ذهب البعض إلى أن الموقف الإيراني من الوجود العسكري الأميركي كان يقوم على مبدأ توريط الأميركيين في نزاع مع الجماعات المسلحة؛ لإبقاء الولايات المتحدة مشغولة بالعراق دون التفكير بمهاجمة إيران، والتي صنّفت كأحدي دول الشر حسب رؤية الرئيس الأميركيّ السابق (جورج بوش الابن)[143].

ان إيران أرادت أن تعطي أميركا درساً مؤلماً من خلال دعم جماعات العنف المسلح ضد القوات الأميركية في العراق سيكون رداً مناسباً على الرسالة الأميركية؛ من هنا جاء رد رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام (هاشمي رفسنجاني) على سؤال لأحد الصحفيين حول أن الولايات المتحدة تحاصر إيران من خلال وجودها العسكريّ في أفغانستان والعراق، فأجاب رفسنجاني مبتسما: مَن يحاصر مَن، نحن أم هم...؟ [144]. وبخصوص المملكة العربية السعودية كانت من الدول المهتمة جداً بالوجود العسكريّ الأميركيّ في العراق، حيث تعالت الأصوات بشدة في أروقة صناعة القرار الأميركي عقب أحداث الـ 11 من أيلول 2001 ضد السعودية بعد أن هاجم إرهابيون - غالبيتهم يحملون الجنسية السعودية - أهدافاً حيوية في الولايات المتحدة، تمثلت في مركز التجارة العالمي في نيويورك ومقر وزارة الدفاع الاميركية في واشنطن، هذه الأصوات كانت تدعو إلى معاقبة المملكة العربية السعودية بصفتها دولة راعية للإرهاب؛ لذا يذهب البعض إلى أن أهدافاً استراتيجية على رأسها الحفاظ على الوضع القائم في السعودية كانت وراء احتلال العراق؛ كون السعودية تمثل أحد أهمّ حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، ولأهميتها كمركز دينيّ، ولثرواتها النفطية المهمة؛ لذا فالحفاظ على الحكم القائم في السعودية مصلحة أميركية مهمة[145].

على الرغم من أنه أفضى إلى إسقاط نظام صدام ، فإن الوجود الأمريكي غير مرغوب فيه من قبل المملكة العربية السعودية كما اعلنت عن ذلك، إلا أن صعود أحزاب (شيعية) اصولية الى سدة الحكم دق ناقوس الخطر عند المملكة، واصبحت المخاوف تتحكم في موقف المملكة ازاء التغييرات السياسية، وهذا ما كان واضحاً من بعض تصريحات وزير الخارجية السعودية (سعود الفيصل) الذي أعرب عن تحفُّظ المملكة على نتائج الانتخابات النيابية التي جرت في الـ 31 من كانون الثاني عام 2005؛ كون هذه الانتخابات - على حد وصف الفيصل - لم تشمل شرائح عراقية معيّنة، والمقصود هنا بهذه البرامج (السنة)، واعاد الفيصل تصريحاته، ولكن بلغة واضحة

هذه المرة إذ أعرب عن خشيته من تقسيم العراق، وتجريد (السنة) من حقوقهم السياسية؛ لأن الولايات المتحدة سلّمت العراق - على حد وصفه - على طبق من ذهب إلى إيران[146].

وتبدا لنا هنا ان الاجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية لبناء الديمقراطية في العراق فشلت، اذ ان ادارتها للممارسات الديمقراطية كانت خاطئة، لعدة اسباب منها اجراء الانتخابات البرلمانية بدون وجود احزاب سياسية حقيقية، ومنعها اجراء انتخابات المحلية من اجل انتخاب اللجنة الدستورية، والاهم من ذلك كله هو تحديدها للسقوف الزمنية من اجل تحقيق هذه الخطوات التي تؤدي الى الديمقراطية في العراق. وبالتالي القصور في استيعاب الواقع العراقي برؤية شاملة سينعكس حتماً على مجمل المسارات الاخرى في عراق اريد له ان يكون جديدا في كل شيء.

وفي ما يخص رؤية الادارة المدنية الامريكية في العراق للمسار الاقتصادي، فإنها ايضا كانت رؤية قدرت على عجالة ولم تكن مبنية على تصور فلسفي او واقعي للقضية العراقية . فضلاً عن سوء ادارة وتخطيط للمساعدات الاجنبية، حيث اهدر معظم المبلغ الذي كان موجود في صندوق المساعدة الامريكية البالغ (22) بليون دولار، ومبلغ الـ (10) بليون دولار من اموال العراق الموروثة من النظام السابق، وكذلك اتخاذها سلسلة من الاهداف التي حددت وفق القيم الامريكية بدلاً من تحديدها وفق الاحتياجات العراقية. ويرى اغلب المنتقدين لسياسات التي اتخذتها الادارة الامريكية ومازالت تتخذها، بأن جميع الاهداف والقرارات حددت وتحدد وفق قيم سياسية امريكية، بدلاً من تحديدها وفق الاحتياجات العراقية، وترى بأنه لا شيء لحد الان بخصوص سياسات ومساعي الولايات المتحدة يشير الى انها تستطيع ان تخطط وتدير مستقبل العراق بعيداً عن الاهداف السياسية الامريكية الاوسع[147].

في الحقيقية ورغم اعلان الادارة الامريكية ان مهمة الولايات المتحدة الامريكية تتمثل في حمل نعم الحرية الى الشعب العراقي، الا انها لم تشكر هذه النعم كما ينبغي، بل راحت تحولها الى نقم عانى من ويلاتها العراقيون ما عانوا. فإذا كان القصد من الانتخابات التي جرت في العراق في 30/ك2005/2، ان تتوج عاماً من الانتقال الى عراق ديمقراطي، وتكون بمثابة نبراس تحقيق الحرية السياسية الكاملة للشعب العراقي المحروم ديمقراطيا. فإن الولايات المتحدة اساءت من حيث تدري او لا تدري، الى التحول الديمقراطي برمتها. لان الخطوات المثيرة للجدل التي اتخذها الحاكم المدني بول بريمر قد اسهمت في تعميق خلافات العراق الدينية والعرقية، فلقد صوت الشيعة لصالح الاحزاب الدينية الشيعية، وصوت الكورد لصالح الاحزاب الوطنية الكردية، كما صوت العرب السنة اما للأحزاب الدينية السنية او للقوميين العرب السنة[148]. وفي الوقت الذي كان على الولايات المتحدة الامريكية ان تساعد في تنمية الاجماع العراقي على الدستور ومواده، الا انها لم تسطيع تحقيق هذا الاجماع وذلك لقلة او عدم معرفتها بطبيعة ومجتمع العراقي المتعدد والمتناقض، اذ لم يكن لدى المكونات العراقية الرئيسية الشيعة والسنة والاكراد قيم متشابهة، ولا برامج مشتركة، كما انهم لم يتحالفوا مع نفس الجهات، بل لم يجمع بينهم الالتزام باستمرار وجود العراق كدولة.

وبالرغم من هذه التناقضات لم تحاول الولايات المتحدة الامريكية ان تساعد في التقارب بين الاطراف العراقية، بل على العكس من ذلك فقد عملت على زيادة هذه التناقضات من خلال اللعب بهذه المتناقضات العراقية من خلال دعم ومساعدة جهة على حساب جهة اخرى، وهذا بلا شك لن يخدم بأي حال من الاحوال الخيار الديمقراطي في العراق وأنه اسهم في التأسيس لقاعدة (المحاصصة) البغيضة التي اصبحت عرفاً سيئاً في العمل السياسي العراقي.

وهنا يرى العديد من الباحثين ومن ضمنهم (Nir Rosen) عضو الدراسات الخارجية بالمؤسسة الامريكية الجديدة، ان الولايات المتحدة الامريكية خسرت الحرب في العراق بعدما انتصرت بسهولة على الجيش العراقي. وتمثلت الخسارة عندما سمحت الولايات المتحدة الامريكية بوجود فراغ سياسي تم ملؤه (بالعصابات المسلحة والميليشيات والمتمردين ورجال الدين المتطرفين)، ويرى كذلك بأن الولايات المتحدة بدأت ومنذ شهر نيسان 2003 تذهب من فشل الى اخر، ومنذ مرحلة ما قبل الحرب كان الخطاب السياسي الأمريكي والحسابات الاستراتيجية الامريكية اما غير محسوبة في احسن الاحوال، او كاذبة ومضللة في احيان أخرى؛ وهو ما اضر حتى بالديمقراطية داخل امريكا. ونتج عن ذلك ان تبرير مقولات واهداف الحرب مثل نشر الديمقراطية، فشلت ايضاً، ولم يعد العراق جنة الجهاديين فحسب؛ بل اصبح مرتعاً لكل المتشددين[149] وعليه فانه اذا كان من المفترض ان تكون الاطاحة بنظام صدام حسين بداية عصر السلام والديمقراطية في العراق، فإن ما حصل هو العكس حيث اصبح العراق يمزقه العنف والتمرد (الا ان مستويات العنف قد انخفضت في الفترة الاخيرة)، واصبح العنف في العراق احد اهم العوامل التي تعيق تحقيق الولايات المتحدة اهدافها في العراق، ومنها اقامة العراق الديمقراطي [150]. وامام كل هذه الاخطاء التي ارتكبتها الادارة الامريكية سواء كانت متعمدة او غير متعمدة، الا انها اعترفت بارتكاب البعض منها في العراق. وفي هذا الصدد اعترف الحاكم المدني الامريكي السابق في العراق (بول بريمر) "بإن ادارة الولايات للشأن العراقي كانت في حالة فوضى منذ بدء الاحتلال، وان اخطاءً عديدة قد ارتكبت قادت بالوضع الى التردي[151].

ونتيجة لتزايد الاخفاقات الامريكية في العراق، وفي محاولة لمعالجة القلق الذي يسود الشعب الامريكي وانتقادات الحزب الديمقراطي وضغوطه نتيجة الخسائر البشرية والمادية الباهظة التي تكبدتها القوات والميزانية الامريكية، وعدم وجود نتائج ايجابية ملموسة على ارض الواقع، قررت الادارة الامريكية اجراء بعض التغيرات على سياساتها واستراتيجيتها من اجل الخروج من هذا المأزق. لذلك شكلت الادارة الامريكية في شهر اذار 2006 (لجنة دراسة العراق) برئاسة (جيمس بيكر) وزير الخارجية الامريكي الاسبق و (لي هاملتون) عضو الكونغرس السابق، من اجل تقصي الحقائق في العراق ووضع الحلول لها، وبعد تسعة اجتماعات بدأت في 2006/3/15[152]. وانتهت في 2006/9/27 قدمت اللجنة تقريرها، واعتبرت بإن الوضع في العراق خطر ومتدهور، ولا سبيل يمكن ان يضمن النجاح، ولكن يمكن تحسين الفرص والنجاح بخفض دعم الولايات المتحدة السياسي والعسكري والاقتصادي للحكومة العراقية، اذا لم تحرز تقدماً جوهرياً على صعيد الامن والمصالحة الوطنية. واكدت على ضرورة مراجعة الدستور العراقي من اجل تحقيق المصالحة الوطنية ودعت إلى ضرورة اشراك سوريا وايران بصورة ايجابية في بناء العراق، اذ أقرت هذه اللجنة بقدرة سوريا وايران على التأثير في احداث العراق. ودعت الى ضرورة اجراء انتخابات مجالس المحافظات في اقرب وقت ممكن، واوصت بضرورة توقف الحكومة العراقية عن تسييس المنظمات غير الحكومية او وقف نشاطها، واكدت على ضرورة اجراء حوار يشمل الذين يسيطرون على السلطة، وعلى الولايات المتحدة ان تبذل جهوداً نشطة لإشراك جميع الأطراف العراقية في الحـــــكم. إن هذه التوصيـــات التي قدمتها لجنة (بيكر-هاملتون) لم تساعد في ايجاد الحلول للوضع المتأزم في العراق، لذلك قامت الادارة الأمريكية بإجراء بعض التغييرات التكتيكية في استراتيجيتها المتبعة في العراق لتتلائم مع هذه التوصيات التي قدمتها لجنة (بيكر-هاملتون) من أجل محاولة تدارك الفشل في العراق وإيجاد حلول ناجعة للوضع الأمني والسياسي المتأزم في العراق. وفي 10/أيلول/2007 قدم السفير الأمريكي في العراق (رايان كروكر) وقائد القوات المتعددة الجنسية في العراق (ديفيد باتريوس) تقريرهما عن الوضع في هذا البلد أمام لجنة من الكونغرس الأمريكي، واكد السفير الامريكي (كروكر) بإن "ايجاد عراق ديمقراطي مستقر، في سلام مع جيرانه امر قابل للتحقيق"[153].

الخاتمة

بلا ريب ان قرار الولايات المتحدة باحتلال العراق، وتغيير النظام السياسي فيه، واستبداله بنظام ديمقراطي، لم يكن قرارا عبثياً، أو نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م وتداعياتها، ولا يمكن ان نضعه في خانة حسن النية بالسعي الامريكي المجاني لمنح العراقيين الديمقراطية. فما حدث في 2003م كان عملاً مخططاً له طبقاً للاستراتيجية الامريكية بعيدة المدى التي صممت بعناية فائقة لإحداث تسونامي ان جاز التعبير في منطقة الشرق الاوسط كلها باستثناء اسرائيل.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان الادارة الامريكية في احتلالها للعراق، وما سبقه من ترتيبات مع قوى المعارضة العراقية لم تكن مهتمة بنجاح التجربة الديمقراطية في العراق، فلو كانت خلاف اعتقادنا هذا لعملت على وضع خطة عملية واضحة لكيفية الانتقال الحقيقي الى الديمقراطية، ولكانت اتخذت قرارات سياسية عقلانية بعيداً عن التهور المشوب بروح انتقامية عدوانية؛ والتي اتضحت من خلال مجموعة من القرارات الخاطئة التي اتخذها الحاكم المدني للعراق بول بريمر، والتي اعترف بها فيما بعد في كتابه المنشور- عام قضيته في العراق.

ان قصور الرؤية الامريكية لعراق ما بعد التغيير أثر كثيراً في التحول الديمقراطي، وبخاصة في تخريب الدولة العراقية وتقويض اركان وجودها. ولم تفرق الادارة الامريكية بين النظام السياسي والدولة. ان قرارا خاطئاً وقاصراً مثل قرار حل الجيش العراقي كلف العراق والعراقيين الكثير من الخراب والدماء؛ والتي لازالت مستمرة، فما بني على عوج ليس من السهولة بمكان اعادة تقويمه، وان اعيد فان تكلفته الامنية والسياسية والمجتمعية ستكون باهضه التكاليف. وهنا ستبقى الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية اخلاقية في كل اعمال الفوضى (الخلاقة) التي تجتاح مدننا ومنطقتنا كل يوم.

ويقينا ان الادارة الامريكية لم تكن جاهلة بطبيعة تلك السياسات والقرارات التي اتخذتها، وهذا يجيز لنا القول ان ما حصل في العراق من اخطاء كانت متعمداً. فما كان يهم واشنطن هو احداث التغيير والاطاحة بصدام حسين، واجراء تحول شكلي مستعجل للديمقراطية يكون ممهداً لتغييرات أخرى في منطقة الشرق الأوسط طبقاً لاطروحة الشرق الاوسط الكبيرة التي دعت اليها وزيرة الخارجية السابقة كوندليزا رايز. فمدة عام واحد فقط لإنجاز تحول سياسي ناجح من نظام شمولي الى ديمقراطي مدة قصيرة جداً وفقاً لسنن التاريخ والمنطق والمنهجيات السياسية، في ظل مجتمع كان يعيش في عزلة كبيرة عما يحيط بهم من متغيرات إقليمه ودولية لمدة تجاوزت الـ 35 عام. لن نضيف جديداً ان قلنا ان نجاح التحول الديمقراطي يشترط توافر مجموعة من المرتكزات يأتي في مقدمتها تهيئة بيئة ثقافية ومجتمعية تؤمن بالنهج الديمقراطي كأسلوب للحكم، وبالتعددية كأداة لإدارة الحوار والاختلاف، في مناخ تعلو فيه الهوية الوطنية، وتتسامى فوق كل الهويات الفرعية الأخرى(الدينية والمذهبية والعرقية) وغيرها من الهويات.

ان الجهود الامريكية التي بذلت كانت منصبة فقط على الجانب الشكلي الاجرائي، وعلى قاعدة التوافقات المكوناتية التي اصبحت قاعدة للفتنة المجتمعية، ولتمزيق النسيج الوطني. فالعراق هو من اكثر البلدان تنوعا اثنيا وبدل ان تتجه الامور الى تعزيز المشتركات والهوية الوطنية (هوية سياسية) راحت جميع القوى الى صراع محموم من اجل تعزيز المكتسبات الفئوية بحجج وذرائع تاريخية ودينة ونفسية تتعلق بسرد مجموعة من المخاوف وضرورة التشبث بالفئة، والتخندق فيها حتى تزول تلك المخاوف والشكوك. وقد يكون الامريكيون قد تفاجؤوا حقاً بحجم المشاكل التي ترتبت على اسقاط الدولة في العراق، بالمقارنة بالخطط البسيطة التي وضعوها طبقا لتصورات مسبقة لما سيحدث في العراق. فلم يكن الامريكيون يتخيلوا ان مقاومة مسلحة ستنطلق ضدهم ليس فقط ممن يحسبون على النظام السابق، بل حتى من قبل جهات واسعة اعتقدت واشنطن انها ستكون جهات مرحبة بالتغيير السياسي لأنه سيصب سياسياً في صالحهم مثل التيار الصدري.

ان اهم النتائج التي يمكن ان نخلص اليها في بحثنا هذا ان الديمقراطية ليست شعاراً لنضعها في اي مكان نريد، ولا هي منتجاً تقنياً متطورا لنستخدمه في مجاهل المدن مثلما يستخدم في اكثر المناطق مدنية. فالديمقراطية وبخاصة الليبرالية منها منظومة قيم، وهي منظومة فلسفية قطعاً، وايمان، وسلوك. وقبلها هي منظومة تربية وتنشئة مجتمعية. فبصرف النظر عن الفارق الزمني الذي يمثل هوة سحيقة بين الدول الديمقراطية وبين الدولة النامية ومنها العراق، هناك ايضا فارقاً بين منظومات القيم ذاتها، وهذه تحتاج الى جهود فكرية وثقافية كبيرة لتمثلها، وتحويلها الى قناعات جماهيرية ووطنية. وقد لا يختلف اثنان على ان الديمقراطية هي اقل اشكال الانظمة السياسية سوءا، ولكنها ستعمل بشكل سيء بكل تأكيد في مجتمع مثل المجتمع العراقي، لا لعيب فيه ابداً- فالمجتمع العراقي من اسرع المجتمعات العربية تلقفا لكل ما هو جديد، وربما من اكثر الشعوب توقا للحرية والديمقراطية- لكن عملية فرض الديمقراطية دون تهيئة مستلزماتها هي عملية خاطئة، واثبتت السنوات الماضية خطأها واقعاً، لا نظرية. فالديمقراطية اوصلت اسوء الشخصيات الى الحكم، ولم تنجح الرعاية الامريكية ولا القوى السياسية في وضع مقدمات سليمة للانتقال الديمقراطي لنحصل على مخرجات ناجحة، اذ اصبحت الديمقراطية مجرد شكلاً سياسياً، والجوهر بعيد كثيراً عن المعنى والمقصد من هذا المفهوم كبير الدلالة والمغزى. ان مأسسة الاخطاء، وشرعنتها قانونيا قاد البلاد الى حافة الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. واصبح العراق من اكثر البلدان فساداً، وتدهوراً على كافة الصعد. ولا يبدو ان هناك ضوءً في نهاية النفق لإحداث اصلاح جذري في مجمل العملية السياسية رغم محاولات الاصلاح المتكررة وذلك لوجود مشكلة بنوية في جوهر النظام السياسي وآلياته، وغياب الجهد الحكومي في البدء بعملية تنموية في البلاد، والتقاعس عن محاربة الفساد، وفشل المصالحة الوطنية، ونزوع الحكومة الى الحلول العسكرية، وعدم الاعتراف ان ما يمر به العراق من تدهور امني هو بسبب عدم نجاعة السياسات التي تتبعها الحكومة، والقوانين التي يشرعها البرلمان في حل الازمات الكبيرة التي تواجه العراق. وفي الحقيقة لقد نتج عن قصور الرؤية الامريكية (للعراق الجديد) أن أصبحت المحاصصة السياسية (الطائفية والعرقية) مترسخة في العملية السياسية، رغم فشلها المستمر في ضبط التناغم السياسي والتنوع المجتمعي، او التأسيس لديمقراطية حقيقية غير طائفية . وباتت –المحاصصة- تمثل اصعب تحديات التحول الديمقراطي في العراق، فلم يعد الاعلان عن عراقية المرء كافياً، فعلى المرء ان يعلن عن هويته الطائفية ، وهذا يضع العراق على طريق اللبنة وهو احتمال متوقع ، يحمل في طياته بذور اخطار مستقبلية جسيمة على وحدة العراق ونسيجه الاجتماعي. وفي الحقيقة لم تكن مرحلة البناء الديمقراطي ناجحة في التأسيس لعقد سياسي جديد بين العراقيين، ولم يكن طريق الديمقراطية معبدا بالورود، بل هي من اصعب المراحل التي واجهت سلطة الائتلاف المؤقتة، ومجلس الحكم العراقي، والعراقيون عموماً، لأنها في الواقع اقامت نظاماً ديمقراطياً من حيث الشكل، طائفياً من حيث الجوهر، ولينتهي مع هذه المرحلة عقد اجتماعي قديم ، وإحلال محله عقداً جديداً طبقاً للرؤية الأمريكية، ومحددات الوضع العراقي، ولم ينجح الامريكيون ولا الساسة العراقيين في ضبط التحول والبناء الديمقراطي، او ادارة العملية السياسية وارهاصاتها طبقا لعقلانية سياسية تتعالى على المشاعر الفئوية ومشاعر الكراهية والانتقام ومحاكمة الحاضر وفقا لقناعة الطبقة السياسية الجديدة عن الماضي، ليدخل العراق الى فوضى سياسية تسببت في ضرب روابط السلم الاهلي، وانهيار الاندماج الاجتماعي، وما يشهده العراق اليوم من موجة عنف وارهاب غير مسبوق هو نتيجة مباشرة لعدم صحة الرؤية الامريكية في العراق الجديد.

ونوصي اذا ما ارادت الحكومة العراقية استكمال العملية الديمقراطية، وا اعادتها الى مسار التحول الصحيح ان تتخذ عدد من الخطوات التشريعية والقانونية ومنها على قدر الاهمية وليس التفصيل:

- اعادة النظر بقانون الاحزاب الذي صادق عليه البرلمان مؤخرا، وبخاصة فيما يتعلق بمصادر التمويل، وشروط منح الاجازة لإنشاء حزب سياسي، فقبول الهبات من مصادر كثيرة وبالأخص الخارجية منها يترك

الباب على مصراعيه لاحتمالية تبعية بعض من الاحزاب لدول اخرى. ويجب ان يكون منح الاجازة على ضوء الواقع الميداني، في متابعة مكان الحزب، والتثبت من صحة الاوراق الثبوتية لأعضائه، لأن هناك مئات الدكاكين السياسية التي تعمل تحت اسم حزب سياسي في العراق. وكذلك تضمين هذه القانون فقرة تحريم قيام الاحزاب على أسس دينية او عرقية او طائفية.

- التحرر من تبعات الرؤية الامريكية التي القت بظلالها على العملية السياسية في العراق، وبناء علاقات استقلالية عن هذه الرؤية، واستكمال السيادة الوطنية بالتقليل من التأثير الامريكي في القرار السياسي والامني والاقتصادي في العراق.

- تشريع قانون انتخابات جديد، وعدم الاكتفاء بالقانون المؤقت الراهن، لأن يديم حالة الطائفية، والفوضى السياسية في البلد، ويسهم في استمرار استحواذ القوى السياسية الكبيرة على مقاليد الامور في البلاد، في ضوء ان المفوضية العليا (المستقلة) للانتخابات ينتمي كل اعضائها من مراكز المسؤولية الاولى الى القوى السياسية المتنفذة، وبالتالي ستكون نتائج الانتخابات انعكاس لحجم هذا الحزب او ذاك. وعلية اصبح من الاهمية بمكان حل مفوضية الانتخابات بموجب قانون انتخابات جديد يتناسب مع مفهوم الديمقراطية الليبرالية، (ديمقراطية المساهمة)، وليس ديمقراطية المحاصصة.

- تشديد الفصل الموضوعي بين السلطات الثلاث، وضمان عدم تدخل السلطة السياسية في اعمال وشؤون السلطة القضائية، وبخاصة المحكمة الاتحادية العليا التي تكون واحدة من اهم مهامها هو الرقابة الدستورية، وتفسير القوانين، وفض المنازعات، وان لا تكون القرارات القضائية مشوبة بأهداف سياسية. وهذا عمل يتطلب ارادة وطنية حقيقية لاحترام الدستور وما جاء في نصوصه من مبادئ.

- على الحكومة البدء بعملية سياسية مجتمعية ثقافية واسعة، ابتداءً منها وانطلاقا الى المجتمع لبلورة ثقافة سياسية وطنية قائمة على اساس الديمقراطية، والاحتكام الى نتائجها، وتشجيع العمل بها من اصغر الدوائر الى اكبرها. والمضي بعملية تنشئة اجتماعية حقيقية، وليس شكلية عبر الزج العبثي لبعض المواد الدراسية التي تتحدث عن الديمقراطية وحقوق الانسان، واهمية تعديل الدستور.

- التعاون مع منظمات المجتمع المدني في العراق، وخارجه، بما يساعد في نشر الوعي الديمقراطي في العراق، وترسيخ الثقافة الديمقراطية، والمشاركة المجتمعية في الشأن السياسي. على ان تحترم الحكومة استقلالية فضاءات المجتمع المدني وعدم السعي الى التدخل بشؤونه.

- تحريم الحديث بالطائفية السياسية والعمل بها في كل المؤسسات ووسائل الاعلام وبخاصة الرسمية منها (شبكة الاعلام العراقي)، وتوجيه هذه المؤسسات بنشر المحبة والتسامح والقيم الديمقراطية التي تعزز وجود الدولة المدينة.

المصادر والهوامش

1- خير الدين حسيب، مستقبل العراق: الاحتلال-المقاومة-التحرير والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط1،2004،ص58.

2- ينظر عمر الشوبكي، المعارضة العراقية بين التصورات الامريكية والازمات الداخلية، انترنت:www.digital.ahram.org.dg.
3- الشمراني، علي ، صراع الأضداد ، ط1، دار الحكمة، بغداد ،2003، ص 214 .
4- هيثم غالب الناهي، المحددات الدولية والاقليمية التي ساهمت في تفتيت الدولة العراقية، في مجموعة باحثين: العراق تحت الاحتلال –تدمير الدولة تكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط1، 2008، ص 308-307.
5- علي الشمراني، المصدر السابق، ص ص 210-216.
6- - الزبيدي، ابراهيم، صفحات مطوية من أيام المعارضة العراقية السابقة، موقع ايلاف، انترنت2009/12/16: www.elaph.com
7- للمزيد ينظر: مؤيد جبير، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.
8-المصدر السابق نفسه، ص ص 25-27.
9- د. وليد شهاب الحلي، نظرة الى وقائع الانتفاضة الشعبانية، انترنت دون تاريخ:www.haydarya.com
10- جاريث ستانسفيلد ، العراق الشعب والتاريخ والسياسية، ترجمة وتوزيع: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، ابو ظبي ، 2009 ، ص 147.
11- علي عبد الامير، احتلال العراق-ربح الحرب وخسارة السلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط1، 2009، ص 61 .
12- المصدر السابق نفسه، ص 62 .
13-المصدر السابق نفسه، ص 73 .
14-ينظر:ابراهيم نوار، المعارضة الداخلية والخارجية-الامكانات والدور،1999/4/1انترنت WWW.DIGITAI.AHRAM.ORG.EG:
15- علي الشمراني، مصدر سابق ص 302 .
16-علي الشمراني، المصدر السابق ص 302 .
17-المصدر السابق نفسه، ص 303 .
18- المصدر السابق نفسه ص 302 .
19-المصدر السابق نفسه، ص 303-304.
20-المصدر السابق نفسه، ص 305.
21-المصدر السابق نفسه، ص 322 .
22- المصدر السابق نفسه، ص 336 .
23- المصدر السابق نفسه، ص 343 .
24-المصدر السابق نفسه ، ص 370 .
25-المصدر السابق نفسه، ص 376 .
26-المصدر السابق نفسه، ص 375 .
27-المصدر السابق نفسه ، ص399 .
28-المصدر السابق نفسه، ص 250 .
29-عزيز قادر الصامنجي، قطار المعارة العراقية من بيروت 1991 الى بغداد 2003،دار الحكمة، بغداد ، 2009 ، ص 330.
30- المصدر السابق نفسه، ص 325.
31-المصدر السابق نفسه، ص 323.
32-المصدر السابق نفسه، ص 332.
33-المصدر السابق نفسه ص 344 .
34-المصدر السابق، ص ص 252-253.
35- المصدر السابق، نفسه، ص 262 .
36- المصدر السابق نفسه ، ص ص62 3-365 .

37-المصدر السابق نفسه، ص ص381-388 .
38-المصدر السابق، ص413 .
39-المصدر السابق نفسه، ص ص414-417.
40-المصدرالسابق نفسه، ص ص 420-422 .
41-المصدر السابق نفسه، ص 440 .
42- المصدر السابق ، ص447 .
43- المصدر السابق نفسه، ص ص487-488.
44-المصدر السابق نفسه، ص 500 .
45-المصدر السابق نفسه، ص 502.
46-للمزيد ينظر: محمد المسفر، توفيق الياسري، اسماعيل القادري، الدعم الامريكي للمعارضة العراقية، مقابلة حوارية على قناة الجزيرة، 1999/5/31 انترنت:www.ajazeera.net
47- علي عبد الامير علاوي، مصدر سابق، ص 116-117.
48- خير الدين حسيب، احتلال العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد317، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص ص10-13
49- نصير عاروري، ،المشهد الامريكي(ملف) حروب جورج دبليو بوش الوقائية، مركزيو الخوف وعولمة ارهاب الدولة مجلة المستقبل العربي ،العدد 297، مصدر سابق ، ص 28.
50- العربي صديقي: إعادة التفكير في الديمقراطية العربية (انتخابات بدون ديمقراطية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010، ص 269-273.
51- حسنين توفيق ابراهيم و د. عبد الجبار احمد عبد الله, التحولات الديمقراطية في العراق -القيود والفرص- مركز الخليج للأبحاث، سلسلة دراسات عراقية، العدد الثالث، دبي, 2005، ص 11.
52-ينظر د. محمود مورو، المبررات الامريكية للحرب على العراق. ماذا بقي منها؟، دون تاريخ ،أنترنت:www.almoslim.net
-53-Daniel Serwer, The USA, Iraq and the Middle East, 2007, the United States Institute of Peace, Internet, website: http://www.usip.org
54- بيتر و. غالبريث، نهاية العراق، ترجمة أياد أحمد، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص 96.
55- جون إم. أوين الرابع، العراق والسلم الديمقراطي، مجلة شؤون الخارجية ومجلس العلاقات الخارجية، ت2 2005، ص 7، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، الانترنت، الموقع: http://www.alkashif.org.
56- روني بارت، ماذا لو فشلت الولايات المتحدة في العراق، تقييم استراتيجي، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب، ع (1)، مجلد (9)، 2006، ص 5، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، الانترنت، الموقع: http://www.alkashif.org.
57-خطاب الرئيس الامريكي في 19/ت2003/2، الانترنت، الموقع: http://www.usinfo.gov..
58-خير الدين حسيب، مستقبل العراق:... مصدر سابق، ص 37 .
59-علي عبد الامير علاوي، مصدر سابق، ص 141 .
60- المصدر السابق نفسه، ص 63 .
61-معهد تحليل السياسة الخارجية IFPA ومؤسسة برادلي، القوى المعززة للديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير: دروس الماضي واستراتيجيات المستقبل، 2006، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، الانترنت، الموقع: http://www.alkashif.org.
62- Jeff Haynes, Democracy in the Developing World, Africa, Asia, Latin America and the Middle East, Polity Press in association with Black Well Publisher Ltd., UK, USA, 2001, p. 26.
63-د.سيد محمد الداعمو، مشروع امريكي يرسم خريطة جديدة للمنطقة الشرق الاوسط الكبير ام الجديد دون تاريخ، انترنت، www. atf.org.jo

-64National Security Council, the National Security Strategy of the United States of America, March 2006, Internet, website: http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006.
65-عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي الراهن-الاحتلال والضوابط في ضوء القانون الدولي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 279، مصدر سابق، ص65.
66-المصدر نفسه، ص 66 .
67- علي عبد الامير، مصدر سابق، ص 143.
68- المصدر السابق نفسه، ص 125.
69-حامد مطاوع، حاكم العراق"جاي"،16/4/2003نترنت، www.bintijbeil.com
70-علي عبد الامير، المصدر نفسه، ص 166 .
71-عبد الحسين شعبان، مصدر سابق، ص 60-61 .
72-علي عبد الامير ، مصدر سابق، ص 171 .
73-المصدر السابق نفسه، ص 66.
74-للمزيد ينظر: د.محمد الآلوسي، الاهداف الحقيقية للاحتلال الامريكي، 1424/11/11ه، انترنت:www.amoslim.net
75-رند رحيم، ، رند رحيم فرانكي، مراقبة الديمقراطية في العراق: تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع (297)، بيروت، سبتمبر 2003، ص 80- 74.
76-المصدر السابق، ص 78-79 .
77-بول بريمر، عام قضيته في العراق-النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الايوبي، ط1،دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، ص 63 .
78-المصدر السابق نفسه، ص 63 .
79-المصدر السابق نفسه، ص 79 .
80-رند رحيم رنكي، مصدر سابق، ص 83 .
81-احمد منيسي ، استهداف العراق في السياسية الامريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد 297، مصدر سابق، ص129.
82-هيفاء زنكنه، المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الامريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد 317، مصدر سابق، ص 48 .
83-بول بريمر، مصدر سابق، ص 99 .
84-عن تداعيات هذه السياسة ينظر:تقرير، مارينا اوتاي، دانيال قيسي، مستقبل النظام السياسي في العراق بعد الانسحاب الامريكي، السياسية الدولية، 2012/3/21 : www.syyassa.org.eg
85-رند رحيم، مصدر سابق، ص 80 .
86-علي عبد الأمير علاوي: مصدر سابق، ص (142-143).
87-البيان الصحفي رقم (95) لمجلس الحكم الانتقالي، جريدة الصباح، بغداد،14/تموز/2003، الانترنت: http://www.alsabaah.com
88-الاخضر البراهيمي يبحث مع مجلس الحكم العراقي موضوعي انتقال السلطة واجراء الانتخابات، موقع الامم المتحدة، 2004/4/5، انترنت:www.un.org
89-بول بريمر، مصدر سابق، ص 361، وما بعدها.
90-ينظر قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية: في: فراس عبد الرزاق السوداني، العراق-مستقبل بدستور غامض-نقد قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية، ط1،دار عمار للنشر والتوزيع، الاردن، 2005 .
92-للمزيد ينظر : المصدر السابق، ص 206-2011.
93--فراس السوداني، المصدر السابق نفسه، ص ص 120-122 .
94- تقرير: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام 2004، العراق، مركز ابن خلدون، 2004، الانترنت، الموقع:
http://middleeasttransparent.com/old/textx/ibn-khaldoun-annual-report-iraq
95-الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار (1546)، 2004/6/8.

96- تم اختيار اعضاء المجلس الوطني العراقي المؤقت الذي بلغ عددهم (100) عضو في مؤتمر وطني عقد في 15/آب/2004 في بغداد بمشاركة (1300) عضو، إذ تم اختيار اعضاء المجلس الوطني المؤقت عن طريق انتخاب (548) عضو يمثلون محافظات العراق جميعها وقد حدد أعضاء المجلس بـ (100) عضو، جرى انتخاب (81) عضو من المؤتمر فضلاً عن (19) عضو من أعضاء مجلس الحكم الانتقالي الذين لم يتولوا مناصب حكومية. للمزيد من المعلومات ينظر: مجلس النواب العراقي، الدائرة الاعلامية، العملية التشريعية في العراق، 2003-2007، انترنت،www.parliament.i q، ص-ص 22-32.

97-اسس ميثاق الوفاق الوطني العراقي د. ت الانترنت، الموقع: http://www.wifaq.com

98-انجازات حكومة أياد علاوي، الحكومة المؤقتة د.ت، الانترنت، الموقع: www.wifaq.com

99- المصدر السابق نفسه.

100-حازم الشمري، الاستحقاق الانتخابي للمرحلة المؤقتة للعراق (2004/6/28 - 2005/1/30) وموقف القوى السياسية الحزبية منه، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (32)، 2006، ص 98.

101- عبد الجبار احمد عبد الله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (32)، 2006، ص 121.

102- مارك رويل غيريشت، مولد الديمقراطية، مركز المشروع الامريكي للأبحاث السياسية العامة، 2005، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، الانترنيت، الموقع: http:// www.alkashif. org.

103-جورج طرابيشي، في ثقافة الديمقراطية ، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1998، ص 11-12.

104- غسان العطية، الحكومة الجعفرية الاولى والمهمات الصعبة، الملف العراقي، المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية، العدد (140)، ايار 2005، ص 2.

105- عادل درويش، بعد مخاض الحكومة "العراق إلى اين"؟، الملف العراقي، المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية، العدد (140)، ايار 2005، ص 11.

106- للمزيد من المعلومات حول برنامج عمل الحكومة العراقية الانتقالي، أنظر: التقرير الصادر من مكتب رئيس الوزراء (إبراهيم الجعفري)، 2005، التطورات السياسية والحكومية نقلاً عن: محمد عبد الحمزة خوان، النظام السياسي العراقي ما بعد 2003، الطبيعة، التوجهات، التحديات، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008، ص 73.

107- Johnthan Mouro, Iraq's constitutional Process II: An Opportunity lost, special report (155), United States Institute of Peace, 2005, p. 2, Internet, website: http://www.usip.org

108- فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، في مجموعة باحثين: مأزق الدستور – نقد وتحليل،ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد - بيروت،2006، ص 73.

109-حسين لطيف الزبيدي ، نعمة محمد العبادي ، عاطف لافي السعدون ، العراق والبحث في المستقبل ، مطبعة جاردينا للطباعة والنشر ، مركز العراق للبحوث والدراسات ، النجف الأشرف – بيروت، 2008، ص 183.

110- خميس البدري، بين العملية الدستورية والاستفتاء عليه، أوراق عراقية، العدد (4)، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، 2005، ص 6.

111- رند حكمت محمود، مشكلة بناء الدولة في العراق للمدة 1921-2006، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص-ص 276-277.

112-هيفاء زنكنة، المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الامريكي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 317، 2004، ص 124 .

113-علي عبد الامير، مصدر سابق، ص 403-411 .

114-للمزيد ينظر د. منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل كوردستان،2010 ، ص 195-233 .

115-ينظر:علي عبد الامير، مصدر سابق، ص ص 201-205 .

116- فوزي الراوي، حول الاوضاع السياسية والاجتماعية العراقية تحت الاحتلال، مجلة المستقبل العربي، العدد317، مصدر سابق، ص 135 .
117- نادر فرجاني، احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستثمار، مجلة المستقبل العربي، العدد 293، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2003، ص 17 .
118-فوزي الراوي، مصدر سابق، ص 167.
119-فاضل الربيعي، ،حول المقاومة العراقية للاحتلال، مجلة المستقبل العربي، العدد303، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2004، مصدر سابق، ص 112 .
120- فوزي الراوي، مصدر سابق، ص 168 .
121-فاضل الربيعي، مصدر سابق، ص 111 .
122-فاضل الربيعي، المصدر السابق نفسه، ص 13 -16.
123-ادم روبرتس،، نهاية الاحتلال العراق 2004،مجلة المستقبل الوطني، العدد 307، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004 ، ص32 .
124-المصدر السابق نفسه، ص 24-48 .
125- مجدي كامل: بلاك ووتر (جيوش الظلام)، دار الكتاب العربي، دمشق - القاهرة، ط1، 2008، ص 209-211.
126-بول بريمر، مصدر سابق، ص 216 .
127-المصدر السابق نفسه، ص 216-217 .
128-المصدر السابق نفسه، ص 271 .
129-المصدر السابق نفسه، ص 270 .
130-جاريث ستانسفيلد، مصدر سابق، ص 176 .
-131 Daniel Byman and Kenneth M Pollack, Democracy in Iraq, Washington Quarterly, Vol. (26), No. (3), p. 119.
132- جونثان ستيل، العراق طريق الخروج في مجموعة باحثين : العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط2008،1،ص ص 108-109.1.
133--المصدر السابق نفسه، ص 112-113 .
134-باسل يوسف، العراق تحت الاحتلال، ص 201-205 .
135- أيان دوغلاس: الولايات المتحدة في العراق (جريمة إبادة جماعية)، ترجمة عايدة سيف الدولة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 350، نيسان 2008، ص 44.
136-ينظر:كوثر عباس الربيعي وآخرون: قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط1، 2008، ص 13-16.
137-يان دوغلاس: مصدر سابق، ص 44- 45.
138-باتشيبا كروكر: كبح المد المتصاعد -معاداة الولايات المتحدة الأميركية في العراق ومستقبل العلاقات الأميركية – العراقية-، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2005، ص 57 – 58.
139- جوناثان ستيل: مصدر سابق ، ص ،324 – 329.
140- مادلين أولبرايت: مذكرة إلى الرئيس المنتخب، ترجمة عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2008، ص 198.
141- أحمد إبراهيم محمود: حرب الخليج الثالثة -الانعكاسات الاستراتيجية على البيئة الإقليمية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2003، ص 171-172.
142-حسن النحوي: الرهان الأخير -العراق في فكر الإمام الخامنئي، مركز الهدف للدراسات، بغداد، بلا تاريخ، ص 79.
143- حميد شهاب أحمد: تداعيات الوجود العسكريّ الأميركيّ على دول الجوار العراقيّ، مجلة الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد الأول، 2006، ص 26.

144-وجدان فريد عناد: الموقف الإيرانيّ من الاستراتيجية الأميركية في العراق، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2008، ص 130.
145-للمزيد انظر مايكل كلير: دم ونفط -أميركا واستراتيجيات الطاقة إلى أين، ترجمة أحمد رموا، دار الساقي، بيروت، ط1، 2011، ص 162.
146-ينظر: ويكيبيديا ، الاخوان المسلمون دون تاريخ، انترنت:www.ikhwanwiki.com
147- انطوني، أج كوردسمان، سياسة الولايات المتحدة والتقسيم "القاسي" والانفصالية والفيدرالية في العراق، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، 2007، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، ، صhttp://www.alkashif.org.33الانترنت: الموقع
148-للمزيد ينظر: مهدي جابر مهدي، اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد 2003 ، الحوار المتمدن، العدد 39281www.ahewar.org ، في 2012/12/1 انترنت:
149/3/ -2003، لمن النصر في العراق؟ ثلاث سنوات بعد الغزو، رؤى من واشنطن، العدد (50)، 18 http://www.taqrir.orgالانترنيت، الموقع:
150Steven Metz. Insurgency and counterinsurgency in Iraq, the US Army War Colleges Strategic Studies Institute, internet, website: http://www.twq.com/04winter/docs/04winter-metz.pdf. -للمزيد من المعلومات عن العنف في العراق راجع:
151- محمد المنشاوي، كتاب (بول بريمر) الجديد: لا مفاجئات ولا خروج عن خط ادارة بوش، تقرير واشنطن، العدد (41)، 14/يناير/2006، الانترنيت، الموقع: http://www. Taqrir.org
152- للمزيد من المعلومات حول توصيات بيكر – هاملتون، راجع: الموقع الالكتروني لمكتب الاعلام الخارجي–وزارة الخارجية الامريكية،د.ت. الموقع الالكتروني: http://www.usinfo.state,gov
153- المصدر نفسه.